دور المشروعات الصغيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة

(بالتطبيق على الدولة المصرية)

إعداد

وفاء محمد سالمان

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

wafaasalman1964@yahoo.com

السيد شحتة أبوالعزم

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

elsayedaboelazm88@gmail.com

أمنية أيمن محمد

باحثة ماجستير اقتصاد

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

omniaayman399@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السابع والأربعون - العدد الرابع أكتوبر 2025

رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

دور المشروعات الصغيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة (بالتطبيق على الدولة المصرية)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة، مع الأخذ في الإعتبار مجموعة من المتغيرات الضابطة مثل العمق المالي، والقوة التشريعية للنساء، ومستوى التحضر، والتنمية البشرية، والجودة المؤسسية. وتعتمد الدراسة على بيانات سلسلة زمنية سنوية لمصر خلال الفترة (1992-2023). وقد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الكمي. حيث تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وإختبار التكامل المشترك، وإختبار جذر الوحدة، وتحليل دالة الإستجابة للصدمات، وتحليل مكونات التباين. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك وتوازنية طويلة الأجل بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر.

كما توصلت إلى وجود علاقة غير خطية بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة في الأجل الطويل، حيث تأخذ هذه العلاقة شكل حرف U. أي عند المستويات المنخفضة من الإنفاق على المشروعات الصغيرة سيكون تأثيرها سلبي على نسبة فرص العمل التي تتيحها تلك المشروعات للمرأة (أي التمكين الاقتصادي للمرأة)، ولكن عند المستويات المرتفعة من الإنفاق سيتحول تأثير هذا الإنفاق إلى إيجابي على تمكين المرأة اقتصادياً من خلال زيادة فرص العمل المتاحة للمرأة من المشروعات الصغيرة.

وتوصلت أيضاً الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمستوي العمق المالي والتنمية البشرية على مستوي التمكين الاقتصادي للمرأة في الأجل الطويل. وفي المقابل، كانت علاقة التحضر بمستوي التمكين الاقتصادي للمرأة غير خطية في الأجل الطويل، حيث تأخذ شكل حرف U أيضاً مثل علاقة المشروعات الصغيرة بتمكين المرأة. وأخيراً، توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي تأثير لمتغيري نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، وسيادة القانون على مستوي التمكين الاقتصادي للمرأة.

الكلمات الدالة: المرأة – التمكين – التمكين الاقتصادي – المشروعات الصغيرة.

1.المقدمة:

لعبت المرأة دوراً هاماً في المجتمع المصري، وإحتلت مكانة خاصة ولعبت دوراً فعالاً في السياسة والحكم على قدم المساواة مع الرجل. (الهيئة العامة للإستعلامات، 2024) .

لذا فقد حرص الدستور المصري في الكثير من مواده على الحقوق والواجبات العامة، وضرورة تحقيق التكافؤ في الفرص من غير تمييز يرجع إلى الجنس، ونص على ضرورة كفالة الدولة حق المرأة في تولي الوظائف العامة، والقيادية، والقضائية، وألزم الدولة المصرية بحماية المرأة من أشكال العنف كافة، وأن تكفل الدولة للمرأة القدرة على الموازنة بين عملها وأسرتها، وأن توفر لها الرعاية الصحية والاجتماعية (يحي، 2024).

و يُعد إنخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل إهداراً لأهم مورد من موارد المجتمع، وتعطيل لما يُبذل من جهد لتحقيق التنمية، لذلك فإن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لتمكين المرأة اقتصادياً، وتحقيق الإنصاف والمساواة في الفرص الاقتصادية، وتقليص الفوارق والتفاوتات والتوعية والحماية من العمالة غير الرسمية، وإنفاذ القوانين ذات الصلة بالحد الأدنى للأجور، ومناهضة التمييز وتحسين برامج الحماية الاجتماعية (حلس، 2016).

ويعنى التمكين الاقتصادي للمرأة التوزيع النسبي للرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور والداعون لهذا النوع من التمكين يؤكدون عدم تحققه إلا إذا حصلت المرأة على دخلٍ خاصٍ بها (نوار، 2015). ويمثل التمكين الاقتصادي للمرأة سبيلاً للحد من الفقر والعنف ضد المرأة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن إدماج المرأة في الأنشطة الإقتصادية وإرتفاع مستوى مشاركتها في سوق العمل يتسبب في تحقيق مكاسب اقتصادية عديدة، مثل الحصول على فرص عمل توفر مصدر دخل دائم، والإستغلال الأمثل للطاقات البشرية المتاحة على المستوى الوطني، وإنخفاض معدلات البطالة مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تؤدي مشاركة المرأة في النمو الاقتصادي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام (حلس، 2016).

ويُعد التعليم والإستقلال الاقتصادي من الأدوات الفعالة لتمكين الأفراد، لا سيما النساء. فالتعليم يُمثل رصيداً ثميناً يسهم في رفع المكانة الاجتماعية. ويمكن تحقيق الإستقلال الاقتصادي إما من خلال العمل الحر المأجور أو من خلال ريادة الأعمال. ويبدو أن العمل الحر، عبر إنشاء المشاريع الصغيرة، يشكل دافعاً قوياً للنساء لممارسة أنشطة ريادية تمهد لهن الطريق نحو الإستقلال الاقتصادي وتحقيق طموحاتهن (Mariadoss, 2012)

ويأتي الإهتمام بإنشاء المشروعات الصغيرة بناءاً على حاجة المجتمع التنموية، فلا يمكن أن تتحقق تنمية شاملة وصحيحة في المجتمع إذا لم تتم مشاركة المرأة، فهي من الطاقات البشرية التي تسعى الدول إلى إستثمارها وتأهيلها لتحقيق التنمية واللحاق بمسيرة التقدم (الحموري، 2017).

وتساهم المشروعات الصغيرة في نشر ثقافة العمل الحر والتخلي عن البحث عن الوظائف الحكومية والإعتماد عليها، حيث تقوم هذه المشروعات بتعزيز الشراكة الاقتصادية في المجتمعات وتزيد من شبكة الترابط بين المؤسسات، وتوجد روابط واسعة بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة فهي تعمل على زيادة الدخل القومي وتنوع موارده (الوليدات، الخاروف، 2019).

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة رئيسية للتنمية الاقتصادية في جميع دول العالم لدورها المهم في محاربة البطالة. وتعتبر مصر من أكبر الدول العربية من حيث أعداد وكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة بها، حيث تبلغ أعداد هذه المشروعات مايقرب من 2.45مليون مشروع، وتزيد هذه الأعداد كل عام في المتوسط حوالي 39 ألف مشروع، وتصنف حوالي 85% من هذه المشروعات على أنها مشروعات متناهية الصغر، ويصنف 14% منها على أنها مشروعات صغيرة، وقرابة 2% فقط تصنف مشروعات متوسطة، وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي المصري و90% من رأس المال المتراكم، وتستحوذ الشركات الصناعية الصغيرة على 13% من الإنتاج الصناعي (جمال، صبري، 2023).

كما تعد المشروعات الصغيرة من أهم آليات التقدم التكنولوجي لقدرتها العالية على تطوير العمليات الإنتاجية أسرع وبتكلفة منخفضة عن الشركات الكبيرة التي تمتلك إستثمارات ضخمة، فالمشروعات الصغيرة توفر آلية للعمل في مجموعات مترابطة ومتكاملة (سماي، 2010).

وتساهم المشروعات الصغيرة في تحسين إستغلال الخامات المحلية والمنتجات الثانوية وتدوير بواقي عمليات الإنتاج وفاقد التشغيل، وتطوير إستخدام التكنولوجيا المحلية وتحسين مستواها من خلال التعامل مع الأسواق بالخارج وقوانين الجودة مما يحافظ على الهوية المحلية وتنشيط ودعم المشروعات المرتبطة بطبيعتها بالبيئة المحلية (سماي، 2010).

وتسعى الدولة المصرية إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية بحلول عام 2030 من خلال تبني الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الصادرة عن المجلس القومي للمرأة، فعملت على تحقيق المساواة الاقتصادية في فرص العمل، وقدمت قروض ميسرة للمرأة التي ترغب في إنشاء مشاريع متوسطة ومتناهية الصغر، وقللت من القيود القانونية على تمويل المشاريع الخاصة بالمرأة، كما قدمت عدد من المبادرات التي تهدف إلى دعم المرأة اقتصادياً كمبادرة "مستورة" والتي من خلالها تشارك بنك ناصر الاجتماعي مع صندوق تحيا مصر لتوفير عدد من القروض المالية تراوحت قيمتها بين 4 آلاف إلى 30 ألف جنيه بشروط ميسرة لإنشاء مشاريع متناهية الصغر في عدد من المجالات والمحافظات المصرية والمناطق النائية مثل حلايب وشلاتين، كما وفرت الدولة عدد من الوظائف للمرأة المصرية في القرى التي يتم تطويرها من خلال مشروع حياة كريمة، وساعدت الفتيات في القرى شديدة الفقر على الزواج (يحي، 2024).

2. مشكلة الدراسة :

تشغل النساء معظم الوظائف غير مدفوعة الأجر في العالم، وهذا الخلل في التوازن لا يحرم النساء من الفرص الاقتصادية فحسب، بل يضر بالمجتمع في شكل إنخفاض الإنتاجية وضياع فرص النمو الاقتصادي. فالتوزيع العادل للعمل غير مدفوع الأجر لا يعود بالنفع على المرأة فحسب، بل يزيد من كفاءة القوى العاملة ويعزز الاقتصاد (Georgieva et al., 2019).

وتبلغ نسبة النساء في مصر اللاتي يؤدين أعمال منزلية 91%، وبلغ متوسط عدد الساعات التي تقضيها المرأة يومياً في العمل بالمنزل 5 ساعات، و27% من النساء المصريات يؤدين أعمال تتعلق برعاية الأسرة وأفرادها وهي أعمال غير مدفوعة الأجر، ومتوسط تلك الساعات يصل يومياً إلى 23 ساعة، وتُقدر الأعمال المنزلية سنوياً ب 458 مليار جنيه، والأعمال الأسرية ب 167 مليار جنيه، وفي أغلب الأوقات يمتنع الزوج عن مشاركة الزوجة حتى وإن كانت الزوجة تعمل (مرسي، 2022).

وتقف العديد من التحديات عائقاً أمام مشاركة النساء الاقتصادية، كالتمييز الجنسي عند التقدم للوظائف المختلفة، وتفضيل النساء للأنشطة الاقتصادية التي تتناسب مع أدوار الرعاية الأسرية التي تقوم بها، بالإضافة إلى التمييز في الأجور ووظائف الإدارة وصنع القرار، وحجب 30 وظيفة عن النساء، وعقبات حصول المرأة على إجازة الوضع (عزت، 2022).

وتقل إحتمالات مشاركة النساء في ريادة الأعمال بشكلٍ عام مقارنة بالرجال، وغالباً ما تكون بدافع الضرورة. ورغم أن هذا نمط عالمي، إلا أن معدلاته تختلف بين الدول. ففي الاقتصادات المعتمدة على العوامل، ترتفع مشاركة النساء في المراحل المبكرة، لكنهن أكثر عرضة من الرجال لبدء مشاريع بدافع الضرورة. أما مصر فلا تعكس هذا النمط، إذ تسجل مستويات منخفضة لريادة الأعمال النسائية؛ ففي 2017 بلغت نسبة النساء في المراحل المبكرة 7.5% مقابل 18.8% للرجال، مقارنة بمتوسط عالمي للنساء 10.4%، و16.2% في الاقتصادات المعتمدة على العوامل. أما في ريادة الأعمال القائمة، فتمتلك النساء في مصر 2.1% فقط من المشاريع مقابل 9.1% للرجال، ما يضع مصر ضمن أدنى الدول في الاستطلاع (Ismail et al., 2018) .

ويرجع تدني الوضع المصري في مجال المشروعات الصغيرة إلى عدد من التحديات والمعوقات، كالتمويل ويمثل التحدي الأكبر الذي يواجه المشروعات الصغيرة ويرجع إلى عدم إمتلاك أصحاب المشروعات الصغيرة لأوراق رسمية أو سجلات ضريبية مما يجعل البنوك تتخوف من مخاطرة تمويل هذه المشروعات، بالإضافة إلى عدم القدرة على تسويق منتجات هذه المشروعات، والنظام الضريبي والتأميني غير المشجع، والحاجة إلى الدعم الفني والتدريبي والتكنولوجي، وقلة العمالة المدربة، وعدم وجود صلة قوية بينها وبين المشروعات الكبرى (عباس، 2020). وتتعرض المشروعات التي تمتلكها المرأة الى معوقات خاصة عند الحصول على التمويل لأن الأصول الأمنة وحقوق الملكية لديهم قليلة (الجنابي، 2019). وتسعى الدراسة الحالية إلى حصر وتحديد المعوقات التي تواجه تمكين المرأة إقتصادياً من خلال المشروعات الصغيرة، لذا تتمثل مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي وهو:

ما هو دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة المصرية اقتصادياً؟

3. الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات التي تربط بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة:

دراسة (Shaheen& Sajid& Batool, 2013) التي حللت أثر المشروعات الصغيرة على التمكين الاقتصادي للمرأة في ثلاث مقاطعات من إقليم آزاد جامو وكشمير .إستخدمت الدراسة المنهج الكمي .وأظهرت النتائج أن المشروعات الصغيرة تساهم بفاعلية في التمكين الاقتصادي للمرأة. وأكدت على ذلك دراسة (Ali et al., 2014) التي بحثت في دور الشركات التجارية الصغيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة في مدينة جيلجيت بالتستان بباكستان، بإستخدام أدوات كمية ونوعية، وأظهرت الدراسة التأثير الإيجابي الكبير لهذه الشركات على التمكين الاقتصادي للمرأة وسلطة إتخاذ القرار. وأيضاً دراسة (نيروح، القواسمى، الحيح، 2018) التي تناولت أهمية تمكين المرأة الفلسطينية بواسطة المشروعات الصغيرة في مدينة الخليل، وإعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والإستبانة، وخلصت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة تعد ركيزة أساسية في الاقتصاد الفلسطيني وتمكين المرأة. دراسة (صافي، الطراونة، 2018) حيث هدفت إلى التعرف على أثر المشاريع النسوية الصغيرة الممولة في تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصادياً، وإستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين إمتلاك المرأة لمشروع ممول وتمكينها اقتصادياً. دراسة (Pike& Puchert& Chinyamurindi, 2018) التي استكشفت تأثير برنامج التمكين الاقتصادي الواسع النطاق للسود (BBBEE)على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإعتمدت على المنهج النوعي، وأظهرت النتائج أن البرنامج ساهم في تفشي الفساد، ودعت الدراسة إلى إعادة هيكلة البرنامج ليكون أكثر فعالية. دراسة (الوليدات، الخاروف، 2019) تناولت واقع المشاريع الصغيرة التي تديرها الإناث في مدينة مأدبا، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لصاحبات المشاريع والعوامل المؤثرة على نجاحها.

دراسة (Feyisa& Tamene, 2019) قيمت دور المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في تمكين المرأة في بلدة جيما الإثيوبية، وإعتمدت على المنهج النوعي، وخلصت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات لعبت دوراً هاماً في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، مع الإشارة إلى التحديات التي تواجهها. دراسة (Ayad& Halali& Mowafak, 2020) سلطت الضوء على دور المرأة

الجزائرية في التنمية الاقتصادية من خلال قطاع المقاولات، وخلصت الدراسة إلى أن العمل المقاولاتي يعمل على تمكين المرأة وتحقيق ذاتها. دراسة (حيفري، 2021) هدفت إلى توضيح تفوق المرأة في قطاعات معينة من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخلصت الدراسة إلى أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة كإستراتيجية تنموية. دراسة (Rahhal& Qaraqe, 2022) بحثت في دور رائدات الأعمال في التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية، وإستخدمت المنهج الاستكشافي والوصفي، وخلصت الدراسة إلى الدور المهم لمشاريع رائدات الأعمال في هذا التمكين.

دراسة (Jacob& Munuswamy, 2022) قيمت أثر المشروعات الصغيرة على تمكين المرأة، واستخدمت المنهج الكمي، وخلصت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية تتطلب تمكين المرأة، وأكدت على العلاقة القوية بين أداء المشروعات الصغيرة وتمكين المرأة. دراسة (الغربانى، الحجاجى، 2022) هدفت إلى معرفة أهمية المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة، واستخدمت المنهج الوصفي، وقدمت توصيات لنشر ثقافة المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم للإناث. دراسة (Demedeme& Opoku, 2022) قيمت فعالية برنامج المشاريع الريفية (REP) في تحسين سبل عيش النساء الريفيات في غانا، واستخدمت المنهج الكمي والنوعي، وأظهرت النتائج تحسناً في الدخل والرفاه الاقتصادي للمرأة الريفية، مع الإشارة إلى التحديات المستمرة. دراسة (Dhaubhadel, 2022) حللت أثر المشاريع الصغيرة التي تمتلكها النساء على تمكين المرأة اجتماعياً في مقاطعة باربات في نيبال، وإستخدمت المنهج الكمي، وخلصت النتائج إلى أن المشاركة في هذه المشاريع أدت إلى تمكين المرأة اجتماعياً. دراسة (عبد الله، 2022) تناولت تمكين المرأة اليمنية اقتصادياً بعد الحرب، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، وخلصت الدراسة إلى إسهام المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة الاقتصادي. دراسة (Gufron& Nengsih, 2023) هدفت إلى معرفة كيف يساهم تمكين المرأة بواسطة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في اقتصاد الأسرة، وإستخدمت المنهج الكمي، وخلصت الدراسة إلى أن هذه المشروعات تعد أداة رئيسية في تمكين المرأة وتحسين مكانتها الاجتماعية. دراسة (Achmad& Nurwati& Sidiq, 2023) استكشفت آثار التمكين الاقتصادي المجتمعي من خلال تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، واعتمدت على المنهجية النوعية، وخلصت الدراسة إلى أن تعزيز التمكين الاقتصادي يتحقق عبر دعم ريادة الأعمال وتسهيل

الوصول إلى التمويل. دراسة (Mittal et al., 2024) أكدت تأثير ريادة الأعمال النسائية على التمكين الاقتصادي للمرأة، وإستخدمت المنهج التحليلي والكمي، وخلصت الدراسة إلى أن ريادة الأعمال النسائية تؤدي إلى التمكين الاقتصادي للمرأة. دراسة (القصير، الغرايبة، 2025) هدفت إلى معرفة دور المشاريع الصغيرة في تمكين النساء الإماراتيات، وإستخدمت المنهج الكيفي، وخلصت الدراسة إلى أن المشاريع تساهم في تحسين المستوى المادي للأسرة والتمكين النفسي والاجتماعي للمرأة.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي:

دراسة (Saqib& Aggarwal& Rashid, 2016) حللت العلاقة طويلة المدى بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وإستخدمت بيانات السلاسل الزمنية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية طويلة المدى بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي. دراسة (شملاوي، الحيط، 2018) تناولت التمكين الاقتصادي للمرأة العربية، وطورت نموذجاً لتقدير التمكين الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الدخل والمساواة في الدخل ومشاركة المرأة في القوى العاملة والتمكين الاقتصادي، وعلاقة عكسية بين البطالة والتمكين الاقتصادي. دراسة (عبد القادر، 2020) هدفت إلى إظهار دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تحقيق التنمية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا بمشاركة وتمكين المرأة اقتصادياً. دراسة (Kumari, 2020) قدمت مراجعة وإطاراً شاملاً لدراسات التمكين الاقتصادي للمرأة، وإستخدمت خمسة محددات أساسية للتمكين، وخلصت الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي يؤدي إلى زيادة القوى العاملة النسائية والمشاركة في النمو الشامل، وله تأثير مباشر على اتخاذ القرارات والرفاهية المالية. دراسة (Omar& Abu Dames, 2021) التي حللت المحددات المؤثرة على تمكين المرأة اقتصادياً في مجموعة مختارة من الدول العربية، وإستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن الصحة والتعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير إيجابي على التمكين الاقتصادي، بينما الخصوبة لها تأثير سلبي. دراسة (المغربي، 2023) هدفت إلى توضيح العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية المستدامة في مصر، واستخدمت المنهج الاستقرائي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين تمكين المرأة والتنمية المستدامة. دراسة (محمد، 2022) إختبرت العلاقة السببية بين التمكين الاقتصادي للمرأة والنمو الاقتصادي في مصر،

وإستخدمت المنهج الاستقرائي، وخلصت الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة سبب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى القصير والمدى الطويل.

دراسة (هدى، هودة، ربيعة،2023) تناولت الإطار النظري للتمكين الاقتصادي للمرأة ومساهمته في التنمية المستدامة، وخلصت الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي يشمل إمداد المرأة بالموارد المادية والقوة والبرامج والتشريعات اللازمة. دراسة (حنفي، 2024) تناولت التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إطار رؤية 2030 وأثره على النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتمكين الاقتصادي للمرأة على النمو الاقتصادي.

ثالثاً: الدراسات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة:

دراسة (Taymaz, 2005) حللت إقامة وإستمرار وتطور المشروعات الجديدة في الصناعات التحويلية التركية، وخلصت الدراسة إلى أن الكفاءة الفنية وحجم الإنتاج والتغيير الفني لها دور بارز في إستمرار وتطور المشروعات. دراسة (البنداري، 2017) هدفت إلى معرفة التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وإقترحت سياسات لمعالجة هذه التحديات، وخلصت الدراسة إلى أن هذه المشروعات وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولكنها تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية. دراسة (هندي، 2018) ركزت على التجارب العالمية والعربية في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخلصت الدراسة إلى أهمية هذه المشاريع في التشغيل وزيادة الطاقة الإنتاجية. دراسة (Mansour et al., 2018) هدفت إلى معرفة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر والتحديات التي تواجهها، وخلصت الدراسة إلى أن هذه المشروعات تساهم في التنمية لعدم إحتياجها لإستثمار ضخم وقدرتها على التشغيل، ولكنها تواجه تحديات مثل مشاكل التمويل وبيئة الأعمال غير الملائمة. دراسة (عباس، 2020) تناولت تعريف وخصائص المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودورها في التنمية الاقتصادية في مصر، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود تعريف موحد لهذه المشروعات، وأهميتها في التنمية الاقتصادية، وكثرة المشاكل التي تعرقلها. دراسة (حسن، 2020) هدفت إلى معرفة خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية لمدينة الخارجة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بأهمية هذه المشروعات وجهود الدولة لدعمها والمعوقات التي تواجهها. دراسة (Zaazou&

(Abdou, 2020سعت إلى التحقق من أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، وخلصت الدراسة إلى ضرورة مرونة رواد الأعمال والاستثمار في الابتكار. دراسة (ميكائيل، محمد، عبد الحميد، 2023) هدفت إلى معرفة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر وليبيا، وخلصت الدراسة إلى أن هذه المشروعات لها دور إيجابي في التنمية الاقتصادية.

يتبين من العرض السابق للدراسات التطبيقية أن جميع الدراسات التي وُجدت وتم عرضها لم تتناول دور المشروعات الصغيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر وهو ما شكل فجوة بحثية سعت الدراسة الحالية لمعالجتها.

4. أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة الرئيسي في معرفة كيفية تمكين المرأة اقتصادياً من خلال دور المشروعات الصغيرة.

وتنبثق من الهدف الرئيسي للدراسة بعض الأهداف الفرعية وهي معرفة كلاً من:

1. ما هية التمكين الاقتصادي وأهميته بالنسبة للمرأة المصرية والعوائق التي تحول دون ذلك.
2. ماهي السياسات والإجراءات لزيادة هذا التمكين.
3. هل يعتبر نشاط المرأة في قطاع المؤسسات الصغيرة أداة لتمكينها إقتصادياً في مصر.
4. مفهوم المشاريع الصغيرة، وأهميتها الاقتصادية.
5. الدوافع التي تشجع المرأة على إنشاء مشروعها الخاص، والعقبات التي تحول دون ذلك.
6. ماهي السياسات والإجراءات اللازمة لدعم وتحفيز المشروعات الصغيرة.
7. سياسات تمكين المرأة اقتصادياً في مصر من خلال تحفيز المشروعات الصغيرة.

5. أهمية الدراسة:

نظراً للإهتمام العالمي بقضية التمكين الاقتصادي للمرأة في الأونة الأخيرة، ومع أهمية المشروعات الصغيرة كأداة تستخدمها الدول لخلق فرص للعمل والحد من مسويات الفقر والبطالة، ومن ثم تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، لذا تكمن أهمية الدراسة في كونها من الدراسات القليلة التى تقيس

العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي، بالإضافة إلى تناولها للعلاقة بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر خلال فترة زمنية طويلة (1992- 2023).

6. فرضية الدراسة:

يتمثل فرض الدراسة في وجود علاقة طردية بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر.

7ـ منهج الدراسة:

تتبع الدراسة منهج التحليل القياسي، وذلك عن طريق تحليل متغيري المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي والعوامل المؤثرة عليهما، وتحليل العلاقة بين المتغيرين بإتباع التحليل القياسي لمعرفة تأثير المشروعات الصغيرة على التمكين الاقتصادي للمرأة، وذلك من خلال الإعتماد على بيانات سلسلة زمنية للفترة من عام 1992 وحتى عام 2023.

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يصف المنهج الوصفي الظاهرة كما هي دون تغيير أو تبديل، بينما يقوم المنهج التحليلي بتحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة. وإعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في مصر خلال الفترة (1992-2023)، بإجمالي 32 مشاهدة سنوية، حيث يتم تحليل البيانات التي تم جمعها على فترات زمنية مختلفة. كما إستخدمت الدراسة المنهج الكمي، حيث يتم إستخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات وإختبار الفرضيات. وتتمثل أدوات الدراسة في إختبارات جذر الوحدة، وإختبار التكامل المشترك، وتحليل الإنحدار، وتحليل التباين.

7ـ1. نموذج الدراسة

يمكن القول بأنه على أساس فرضية الدراسة والأدبيات السابقة مثل Sharma, et al. (2012)، Akram, et al. (2015)، Nhleko (2017)، Riaz & Chaudhry (2021)، Nguse (2022)، Gufron & Nengsih (2023) فسيتم الاعتماد على النموذج 0العام التالي في الشكل الخطى لتوضيح العلاقة بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة، كما هو موضح في الدالة (1) التالية:

$$EEOW_t = C + \gamma_1 SME_t + \sum_{k=1}^{K} \beta_k X_t^k + \epsilon_t \quad \textbf{(1)}$$

حيث $(EEOW_t)$ تمثل مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر في الزمن t، حيث ($t=1, 2,\ldots,n$)، C تمثل ثابت الدالة، (SME_t) تمثل المتغير المستقل المستهدف لدينا وهو المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر بالزمن t، أما (X_t^k) تمثل متجه المتغيرات الضابطة، والتي تمثل محددات محتملة للتمكين الاقتصادي للمرأة بخلاف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأخيراً (ϵ_t) تمثل حد الخطأ بصفاته المعتادة. وبالتالي يمكن اعتبار نموذج الدراسة بالدالة (1) بأنه يمثل محددات التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر.

وبالنسبة للمتغيرات الضابطة، فقد تم اختيارها بما ينسجم مع الدراسات السابقة، كمحددات محتملة للتمكين الاقتصادي للمرأة. وبالتالي تم السيطرة على مستوي التنمية المالية (العمق المالي)، والقوة التشريعية للنساء، ومستوي التحضر، ومستوي التنمية البشرية، وأخيراً الجودة المؤسسية. وبالتالي يتم تحديد النموذج التجريبي في شكله النهائي على النحو التالي؛

$$EEOW_t = \beta_0 + \beta_1 SME_t + \beta_2 FD_t + \beta_3 Parliam_t + \beta_4 Urban_t + \beta_5 HDI_{C_t} + \beta_6 Law_t + \epsilon_t \quad \textbf{(2)}$$

حيث $(EEOW_t)$ تمثل فرص العمل للمرأة من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، أما (β_1) فتمثل معامل انحدار المتغير المستقل المستهدف هنا وهو المشروعات الصغيرة (SME_t)، بينما باقي المعاملات من (β_2) حتى (β_6) فتعبر عن معاملات انحدار المتغيرات الضابطة والمتمثلة في العمق المالي (FD_t)، والقوة التشريعية للنساء $(Parliam_t)$، ومستوي التحضر $(Urban_t)$، والتنمية البشرية (HDI_t)، والجودة المؤسسية (Law_t). وأخيراً (β_0) تعبر عن معامل انحدار الجزء الثابت، (ϵ_t) تمثل حد الخطأ بصفاته المعتادة.

ومن الناحية النظرية، تُتيح المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فرص عمل مرنة، مما يتناسب مع احتياجات النساء، خاصة الأمهات أو النساء اللاتي يتحملن مسؤوليات أسرية، وبالتالي زيادة قدرة النساء على الانخراط في سوق العمل بشكل أكبر وتعزز استقلاليتهن المالية. وتقليل الفجوة الجندرية بين الرجال والنساء في سوق العمل. كما أن المشروعات الصغيرة تُعتبر نقطة انطلاق مثالية للنساء الراغبات في بدء أعمالهن الخاصة بموارد محدودة، مما يعزز من ريادة الأعمال النسائية. وبالتالي، تُعد

المشروعات الصغيرة أداة فعّالة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، ويتيح لها فرصة المساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل مباشر. وبالتالي من المتوقع أن يكون إشارة المعامل (β_1) إيجابية.

وتجدر الإشارة إلى أن التأثير الإيجابي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمكين الاقتصادي للمرأة يتوقف على توافر بيئة داعمة تُعالج التحديات وتتيح للمرأة تحقيق إمكاناتها الكاملة. ومع ذلك، في غياب هذه الظروف، قد يكون التأثير محدوداً أو غير مستدام.

وبالنسبة للمتغيرات الضابطة، فنجد أن العمق المالي (توسع القطاع المالي)، له دور مماثل في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة، لأن زيادة العمق المالي يتضمن زيادة حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص سواء لإنشاء مشروعات جديدة أو القيام بتوسعات في المشروعات القائمة، وهو ما يؤدي لخلق فرص عمل جديدة تكون متاحة أمام جميع السكان الرجال والنساء، وهذا يتضمن بالضرورة زيادة مشاركة النساء في سوق العمل. كما أن هذه القروض تكون متاحة للجميع (رجال ونساء) مما يوفر فرصة حقيقة للنساء التي تريد أن تكون رائدات أعمال، مما يؤدي لزيادة ريادة الأعمال النسائية في المجتمع.

كما أن وجود المرأة في مواقع اتخاذ القرار السياسي، مثل البرلمان، يُعد فرصة لتعزيز السياسات التي تخدم المرأة اقتصادياً وتُحسّن من ظروفها المعيشية والمهنية. حيث يعملن النساء في البرلمان على دفع قوانين تُعزز المساواة في فرص العمل، مثل قوانين الأجر المتساوي، والحق في الإجازة المدفوعة، وحماية حقوق المرأة العاملة، ويُدافعن عن التشريعات التي تُسهل وصول النساء إلى التمويل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل تخفيض الفوائد أو تقديم ضمانات تمويلية. والضغط من أجل تحسين الشمول المالي، من خلال تقديم سياسات تدعم إنشاء برامج تمويلية موجهة خصيصاً للنساء، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة. وغيرها من السياسات والقوانين التي تخدم تمكين المرأة اقتصادياً.

كما أن التحضر يُحدث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تُسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين أوضاع المرأة الاقتصادية. لأن المناطق الحضرية توفر فرص عمل أكثر تنوعاً، ويُتيح للمرأة الانخراط في وظائف خارج نطاق الأنشطة الزراعية التقليدية، مما يُعزز استقلالها الاقتصادي. ويُسهم في تغيرات ثقافية، مثل تقبل فكرة عمل المرأة واستقلاليتها الاقتصادية، كما تكون المرأة في المدن أقل عرضة للقيود التقليدية مقارنة بالمناطق الريفية، مما يُتيح لها حرية أكبر للمشاركة الاقتصادية. وغيرها من التغيرات الداعمة والتي تخدم تمكين المرأة اقتصادياً.

كما أن التنمية البشرية تُعد ركيزة أساسية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث تهدف إلى تحسين القدرات والفرص التعليمية، الصحية، والمالية التي تتيح للمرأة المشاركة بفعالية في الأنشطة الاقتصادية والمساهمة في تنمية المجتمع. فالتنمية البشرية تركز على الجوانب الأساسية مثل التعليم، الصحة، والمساواة، مما يُمهّد الطريق لتمكين المرأة اقتصادياً. كما أن التنمية البشرية تُساهم في توعية المرأة بحقوقها الاقتصادية، مثل حقها في الميراث، الأجر العادل، والضمان الاجتماعي، هذا الوعي يُعزز من قدرتها على الدفاع عن حقوقها والمطالبة بها في بيئة العمل والمجتمع.

كما تلعب الجودة المؤسسية دوراً هاماً في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تعزيز بيئة العمل، وتحسين الكفاءة، ودعم السياسات والممارسات التي تعزز مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. فالمؤسسات الرشيدة تعمل على تبني سياسات تمنع التمييز وتعزز المساواة في التوظيف، الأجور، والترقيات، وتدعم وصول المرأة إلى المناصب القيادية ومواقع اتخاذ القرار داخل المؤسسات. كما تركز على توفير برامج تدريب وتطوير مستمر لجميع الموظفين، بما في ذلك النساء. هذه البرامج تُساعد النساء على اكتساب المهارات المهنية والتقنية اللازمة للنجاح في أدوارهن وزيادة فرص ترقيتهن. وبالتالي بناء على الحالة المصرية، فمن المتوقع أن تكون إشارة المعلمات (β_2)، (β_3)، (β_4)، (β_5)، (β_6) إيجابية.

7.2.البيانات

لتشغيل نموذج الدراسة، فسيتم الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية لمصر خلال الفترة (1992-2023) بإجمالي 32 مشاهدة سنوية. والتي تم الحصول عليها من العديد من قواعد البيانات. فبالنسبة للمتغير التابع، فإن اختياره ليس بالأمر السهل. وخاصة مع التحديات المرتبطة بتحديد أداة قياس شاملة وموضوعية تُبرز مستوى مشاركة المرأة في الاقتصاد دون أن يعكس قطاع المشروعات الصغيرة. وعليه اعتمدت الدراسة على مؤشر نسبة فرص العمل المتوفرة للنساء من المشروعات الصغيرة، ليعكس درجة إشراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي يساعد الحكومات والمؤسسات على تقييم فعالية السياسات والمبادرات التي تستهدف تمكين المرأة من خلال دعم المشروعات الصغيرة. وقد تم حساب هذا المؤشر بواسطة الباحثة من بيانات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

أما بالنسبة للمتغير المستقل (المشروعات الصغير والمتوسطة)؛ فقد عبرت عنه الدراسة باستخدام مؤشر إجمالي المنفق على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالأسعار الجارية للعملة المحلية. ليُظهر مدى الالتزام بتقديم الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، مما يعكس السياسات الاقتصادية الداعمة لها. ويساعد في فهم حجم الأموال التي تضخ في هذا القطاع، مما يُظهر مدى مساهمته في الاقتصاد المحلي. كما يُساعد صُنّاع القرار على تقييم مدى نجاح البرامج التمويلية وتحديد إذا ما كانت هناك حاجة لمزيد من الإنفاق. وقد تم الحصول عليه من بيانات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وأخيراً بالنسبة للمتغيرات الضابطة؛ فقد اعتمدت الدراسة على مؤشر نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من الناتج كبروكسي لمستوي العمق المالي، ومؤشر نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية للتعبير عن القوة السياسية للنساء في المجتمع، ومؤشر سكان المناطق الحضرية كنسبة من إجمالي عدد السكان للتعبير عن مستوي التحضر. وقد تم الحصول على هذه المؤشرات الثلاثة من بيانات التنمية العالمية للبنك الدولي. وكذلك تم استخدام مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعبير عن مستوي تنمية النساء في المجتمع، وأخيراً تم استخدام مؤشر سيادة القانون من المؤشرات العالمية للحوكمة الصادرة عن البنك الدولي كبروكسي لمستوي الجودة المؤسسية.

7-3. التحليل الوصفي

وهو أحد أنواع التحليل الإحصائي، والذي يشكل أساساً لكل أعمال "التحليل الكمي" للبيانات. وهو يساهم في فهم ووصف الخصائص والسمات الرئيسية الخاصة بمجموعة معينة من البيانات، وبالتالي فالغرض منه تقديم ملخص واضح وموجز للميزات الرئيسية لمجموعة البيانات. ويتضمن التحليل الوصفي هنا على التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة، وتحليل الارتباط بين هذه المتغيرات.

7-3-1 التوصيف الإحصائي للبيانات

لمعرفة طبيعة وخصائص متغيرات نموذج الدراسة؛ فسيتم هنا استخدام الإحصاءات الوصفية الملائمة مثل الوسط الحسابي والوسيط والذي يعدا أحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري الذي يمثل أحد مقاييس التشتت، بالإضافة إلى الحد الأدنى والأقصى، واختبار التوزيع الطبيعي، والرسوم البيانية. كما يتضح من الجدول (2)، والشكل (1) التاليين:

Table (1): *Descriptive statistics for variables, 1992 - 2023*

	Unit	*Obs.*	*Mean*	*Median*	*Std. Dev.*	*Min*	*Max*	*Normality test*
Dependent variable:								
Women's jobs in SME	*(% of total jobs)*	32	23.385	24.211	4.394	15.497	33.339	[0.8352]
Independent variable:								
Total expenditure on SME	*(current LCU)*	32	1.1800	0.7440	0.978	0.0337	3.0700	[3.8388]
Control variables:								
Financial depth	*(% of GDP)*	32	36.501	32.903	11.32	22.270	54.931	[3.4723]
Women's seats in parliaments	*(%)*	32	7.5232	2.2296	8.951	1.7621	27.703	[10.696]***
Urban population	*(% of total)*	32	42.895	42.891	0.149	42.658	43.212	[1.5647]
Human Development index	*(scale 0 - 1)*	32	0.6556	0.6450	0.049	0.5720	0.7350	[1.5350]
Rule of Law	*(scale 0 – 100)*	32	44.719	44.719	7.344	27.230	54.067	[4.0645]

***Note*: -** ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

Figure (1): *Variables trend during the period, 1992 - 2023*

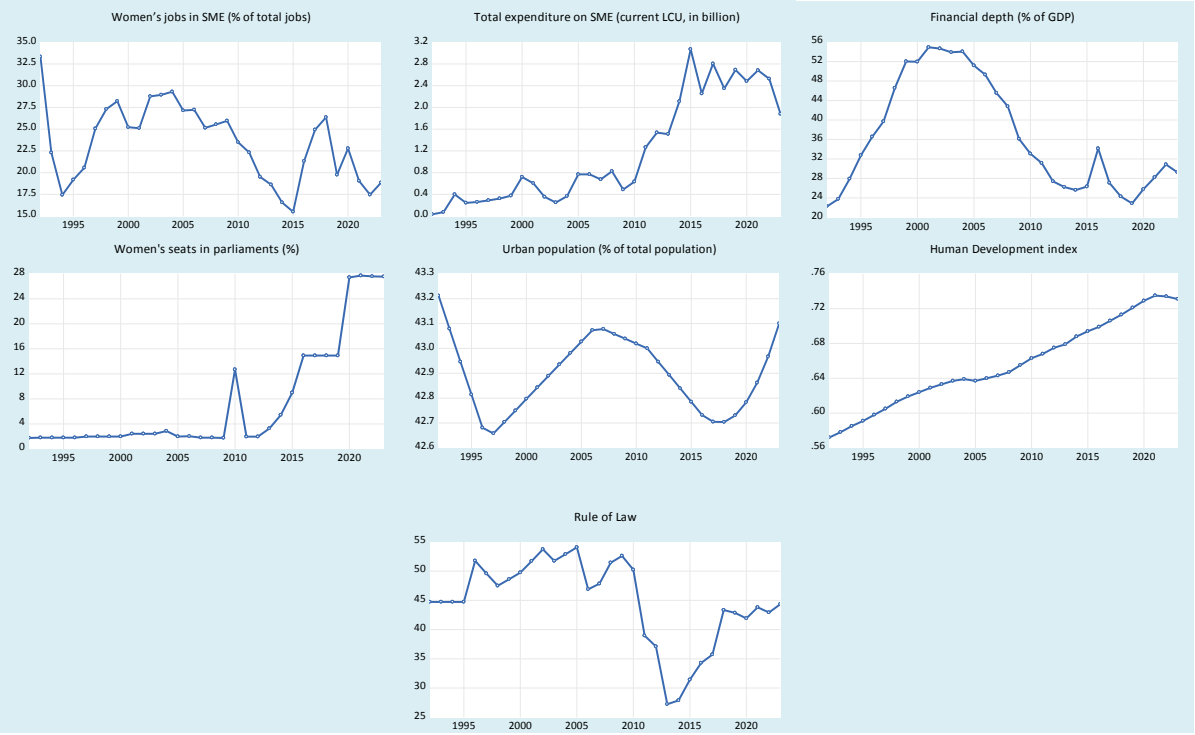

ويتضح من التلخيص الإحصائي الموجز السابق لجميع المتغيرات المدرجة، ما يلي؛

- **بالنسبة للسمات العامة (التوزيع الطبيعي للبيانات):**

- فنري أن إحصائية إختبار التوزيع الطبيعي جاءت غير دالة إحصائياً لكافة المتغيرات، مما يُشير لقبول فرض العدم بأن هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي. مما يعكس تجانس أداء الاقتصاد المصري. حيث لا نجد تدهور أو تقلبات عنيفة في السلاسل الزمنية سواء صعوداً أو هبوطاً. بل أن أداء الاقتصاد ككل على هذه المتغيرات يدور حول متوسطها، وهو ما يتضح من تقارب قيم الحد الأدنى والأقصى لهذه المتغيرات.
- ويُستثني من ذلك متغير نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية. حيث جاءت إحصائية إختبار التوزيع الطبيعي له دالة إحصائياً، مما يُشير لرفض فرض العدم، وبالتالي قبول الفرض البديل بأن نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات لا تتبع التوزيع الطبيعي. مما يعكس تعرض هذه السلسلة الزمنية لتقلبات عنيفة في بعض الفترات الاقتصادية، أبعدت القيم الفعلية لهذه السلسلة عن متوسطها، وهو ما يؤكده التباعد الكبير بين قيم الحد الأدنى والأقصى، وكبر حجم الانحراف المعياري لهذا المتغير. وهذا يجعل إحصائية المتوسط الحسابي غير مفيدة هنا، نظراً لأن المتوسط الحسابي يتأثر بالقيم الشاذة او المتطرفة. وعليه سيتم الاعتماد بالنسبة لهذا المتغير على إحصائية الوسيط نظراً لأنها لا تتأثر بالقيم الشاذة.[1]

- **بالنسبة للمتغير التابع (التمكين الاقتصادي للمرأة):**

- يتضح من الجدول (2) أن نسبة فرص العمل المتوفرة للنساء من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تتراوح ما بين (15.5% - 33.34%) من إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات، وذلك بمتوسط عام يبلغ 23.5% أي أن ربع فرص العمل تقريباً التي أتاحتها المشروعات الصغيرة ذهبت للنساء خلال الفترة، وهذا يعني أن ثلاث أرباع فرص العمل شغلها للرجال. ومن الشكل البياني (1) اتضح أن نسبة فرص العمل التي توفرت للنساء من المشروعات الصغيرة قد مرت بخمس فترات من التقلبات صعوداً وهبطواً. وقد بدأت بالهبوط، فكانت نسبة فرص العمل التي توفرت للنساء في أعلي

[1] إن المتغيرات التي تتبع التوزيع الطبيعي، أي التي قيمها الفعلية تدور حول متوسطها مع عدم وجود قيم شاذة، نجد فيها أن قيمة المتوسط والوسيط قريبين جداً من بعضهما. في المقابل نجد ان المتغيرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي، أي التي قيمها الفعلية تقع في مدى واسع ولا تدور حول متوسطها، نجد هناك فروق كبيرة بين قيمة المتوسط والوسيط بها.

قيمة لها عام 1992 بنسبة 33.34% ثم انهارت لتصل إلى 17.4% عام 1994، ولكن بعد ذلك تغير الاتجاه العام، حيث أخذت نسبة فرص العمل التي أتيحت للنساء في التصاعد التدريجي حتى وصلت إلى 29.3% عام 2004. وبعد ذلك العام انعكس الاتجاه العام وبدأت نسبة فرص العمل في التدهور التدريجي حتى وصلت إلي أدني قيمة لها 15.5% عام 2015. ثم انعكس الاتجاه مرة أخري لمدة ثلاث سنوات لتبدأ في التحسن التدريجي حتى وصلت إلى 26.4% عام 2018، وبعدها أخذت اتجاه هبوطي حتى وصلت إلى 17.5% عام 2022.

- **بالنسبة للمتغير المستقل (المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر)**
  - من الشكل يتضح وجود اتجاه عام تصاعدي لإجمالي المبالغ المنفقة على المشروعات الصغيرة في مصر من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفع حجم المبالغ المنفقة من 0.03 مليار جنيه عام 1992 إلى 0.49 عام 2009، وبعد ذلك العام حدث تغير في التوجهات العامة للدولة حيث أولت الدولة أهمية قصوي للمشروعات الصغيرة وبالتالي قفز حجم المبالغ المنفقة على المشروعات الصغيرة بشكل كبير لتصل إلي أقصي قيمة لها وهي 3.07 مليار جنيه عام 2015، ولكن يبدو أن تحرير سعر الصرف عام 2016 ودخول مصر بعدها في أزمات متتالية للعملة الأجنبية وما استتبعه من تدهور بيئة الأعمال في مصر قد أثرت على المبالغ المنفقة على المشروعات الصغيرة والتي بدأت في التقلب بعد عام 2015 لتصل إلي 1.88 مليار جنيه عام 2013. ومن ثم يتضح من الجدول أن مصر تنفق في المتوسط 1.18 مليار جنيه سنوياً على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وهو رقم متواضع جداً وهامشي مقارنة بإجمالي الناتج المحلي أو حجم الإنفاق العام في مصر.
- **بالنسبة للمتغيرات الضابطة (باقي محددات التمكين الاقتصادي للمرأة):**
  - فيتضح أن مستوي العمق المالي في مصر منخفض جداً، حيث يتراوح حجم الائتمان المحلي المتقدم للقطاع الخاص ما بين (22.3% - 54.9%) من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بمتوسط عام يبلغ 36.5% من الناتج. وهو أقل بكثير من البلدان المتقدمة والناشئة والتي يتجاوز فيها حجم الائتمان المحلي 100% من إجمالي الناتج. ومن الشكل نجد أن العمق المالي في مصر قد مر بفترتين رئيسيتين، الفترة الأولي كانت تصاعدية، حيث ارتفع حجم الائتمان من 22.3% عام 1992 إلى أعلي قيمة له على الإطلاق وهي 54.9% عام 2001، ولكن يبدو بعدها أن التوجهات العامة للدولة تجاه القطاع

الخاص وضرورة توفير التمويل الملحي له قد تغيرت، وبالتالي كانت الفترة الثانية هبوطيه، حيث حدث تدهور تدريجي في حجم الائتمان المقدم للطاع الخاص بعد عام 2001 ليصل إلى 22.8% عام 2019. وقد يرجع هذا التوجه نتيجة لضعف إجراءات الحوكمة في البنوك.

- كما يتضح أن نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية تتراوح ما بين (1.8% - 27.7%)، بوسيط عام يبلغ 2.23% من إجمالي المقاعد. وهي نسبة منخفضة جداً تعكس تدني وضع المرأة في مراكز اتخاذ القرار السياسي في البلد. ومن الشكل يتضح أن نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان كانت ثابتة نسبياً خلال الفترة 1992 وحتى 2009 عند 1.8% من إجمالي المقاعد، وقد ارتفعت هذه النسبة في الانتخابات التشريعية عام 2010 إلى 12.7% من إجمالي المقاعد، وبعد ثورة 25 يناير 2011 حدث تحسن نسبي في وضع المرأة السياسي نتيجة إدارة الانتخابات بنظام الكوته (الحصص)، وهو ما أدي لزيادة الحصص المخصصة للنساء لتصل إلى 14.9% في انتخابات 2016، 27.7% في انتخابات عام 2020.
- كما نجد أن نسبة سكان الحضر في مصر تتراوح ما بين (42.7% - 43.2%) من إجمالي السكان في مصر، بمتوسط عام يبلغ 42.9% من إجمالي السكان. ومن الشكل يتضح أن نسبة التحضر تتقلب في مصر هبوطاً وصعوداً. كما نلاحظ من الشكل البياني أن مستوي التنمية البشرية في مصر يأخذ إتجاه عام صاعد خلال الفترة، حيث ارتفع من 0.572 درجة عام 1992 إلى 0.735 درجة عام 2023. بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ 0.9%، وهو معدل نمو متواضع نسبياً، حيث مازال بعيداً جداً عن معدلات النمو المطلوبة لإحداث نقله نوعية للاقتصاد المصري، واختراق لمشاكلة الهيكلية.
- وأخيراً، نلاحظ أن مستوي سيادة القانون في مصر تتراوح ما بين (27.2 – 54.1)، بمتوسط عام يبلغ 44.7 درجة. أي أن مستوي سيادة القانون في مصر أقل من نسبة 50%، وهذا يعكس الوضع المتدهور للجودة المؤسسية في مصر. ومن الشكل نجد أن سيادة القانون كانت تأخذ اتجاه عام صاعد في بداية الفترة حيث ارتفعت من 44.7 عام 1992 إلى 52.6 عام 2009، وبعدها حدث انهيار في مستوي سيادة القانون بمصر ليصل إلى 27.3 عام 2013، ومع استقرار الدولة بدأت سيادة القانون في التعافي التدريجي حتى وصلت إلى 44.3 درجة عام 2023، وبالتالي فالمستوي الحالي لسيادة القانون مازالت متواضعة جداً ولم يصل حتى لمستوياته السابقة قبل عام 2009.

2-3-7 مصفوفة الارتباط

وبالانتقال إلى الجدول (5) التالي فهو يوضح تحليل الارتباط من الدرجة الصفرية بين متغيرات نموذج الدراسة. وذلك باستخدام الارتباطات ثنائية المتغير والتي تسمح لنا بالتحقق الأولى من العلاقات المفترضة، وكذلك التحقق من احتمالية إصابة نموذج الدراسة بمشكلة الازدواج الخطي.

Table (5): *Correlation matrix between variables, 1992 - 2023*

		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
Ln Women's jobs in SME	**(1)**	1						
Total expenditure on SME	**(2)**	-0.566[a]	1					
Financial depth	**(3)**	0.600[a]	-0.555[a]	1				
Women's seats in parliaments	**(4)**	-0.387[b]	0.755[a]	-0.451[a]	1			
Urban population	**(5)**	0.189	-0.324[c]	0.022	-0.132	1		
Human Development index	**(6)**	-0.426[b]	0.908[a]	-0.387[b]	0.823[a]	-0.173	1	
Rule of Law	**(7)**	0.648[a]	-0.665[a]	0.681[a]	-0.268	0.207	-0.471[a]	1

***Note*:** - a, b, c indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

وهنا يمكن تلخيص نتائج الجدول في خطوط واضحة، كما يلي:

- **بالنسبة للارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛** فنكتشف وجود ارتباط عكسي متوسط ودال إحصائياً عند مستوي 1% بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة، حيث بلغ معامل الارتباط (56.6%-)، مما يعني أن زيادة المبالغ المنفقة على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر سيرتبط به بدرجة متوسطة انخفاض نسبة فرص العمل التي تتيحها المشروعات الصغيرة للنساء، وبالتالي انخفاض مستوي التمكين الاقتصادي للمرأة. وقد تكون هذه النتيجة صادمة ومخالفة للتوقعات النظرية وفرضية الدراسة، وقد يرجع هذا الارتباط السلبي إلى العلاقة غير الخطية بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة، والتي تم اكتشافها في جزء بناء نموذج الدراسة، حيث يعكس معامل الارتباط هنا جزء من المنحني.
- **وبالنسبة لارتباط المتغيرات الضابطة بالمتغير التابع؛** فنجد أن التمكين الاقتصادي للمرأة يرتبط طردياً مع كل المتغيرات الضابطة، باستثناء متغيري نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية ومؤشر التنمية البشرية، والذي يرتبطا عكسياً مع تمكين المرأة اقتصادياً. كما نجد أن أكثر المتغيرات الضابطة ارتباطاً بالتمكين الاقتصادي للمرأة هي سيادة القانون بمعامل ارتباط يبلغ (64.8%)، يليه

مستوي العمق المالي بمعامل (60%)، ثم مؤشر التنمية البشرية (42.6%-)، ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (38.7%-)، وأخيراً مستوي التحضر بمعامل (18.9%).

- **وأخيراً بالنسبة لمعاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض؛** فيتضح أن جميع معاملات هذه الارتباطات قد تراوحت ما بين ضعيفة ومتوسطة القوى (مع بعض الاستثناءات). ووفقاً لـ Anderson (1990) فإن معاملات الارتباط الأكبر من 0.7 قد تُشير إلى احتمال تعرض النموذج لمشكلة الازدواج الخطى. وبالتالي وفقاً لذلك، لم يتم العثور على أي احتمال لمشكلة الازدواج الخطى (Multicollinearity) بين متغيرات نموذج الدراسة.

وبالتالي تعطي هذه الارتباطات إشارات مبدئية لإمكانية وجود تأثير غير خطي يأخذ حرف U بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة، كما من المتوقع أن يكون تأثير كافة المتغيرات الضابطة إيجابياً على تمكين المرأة اقتصادياً باستثناء نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.

7ـ4.التحليل القياسي وتفسير النتائج

سوف تستخدم الدراسة الحالية في تحليل السلاسل الزمنية واستقصاء الأثر الديناميكي طويل الأجل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على مستوي التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر على التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود The Bounds Testing Approach والمبنى على استخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة The Autoregressive Distributed Lag (ARDL). قبل تطبيق التكامل المشترك للمتغيرات ينبغي التحقق أولاً من سكون هذه السلاسل وتحديد تكامل كل سلسلة في النموذج للتأكد من أنها ليست ساكنة في في الفروق الثانية وهو شرط عدم تطبيق تقنية (ARDL)، ونظراً لاختلاف خصائص وسمات متغيرات الدراسة المستخدمة، فلا ينبغي بحث سكونها جميعها باستخدام إختبار جذر الوحدة المعياري. فهناك سلاسل زمنية معيارية مثل المبالغ المنفقة على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ونسبة فرص العمل التي تتيحها المشروعات الصغيرة للنساء. بينما هناك سلاسل تعاني من كسور هيكلية مثل سلسلة العمق المالي، والتحضر. وبالتالي يتطلب البحث الدقيق حول سكون هذه المتغيرات استخدام إختبار جذر الوحدة المناسب لكل سلسلة، وذلك كما يلي؛

أولاً: إختبار جذر الوحدة المعياري

وفيها سيتم استخدام إختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) الأكثر استخداما في البحوث التطبيقية للكشف عن السكون.

وكما هو مبين في Fuller (1976) فإن اختبارات جذر الوحدة ليست بالضرورة قوية (Robust) وأنه من المستحسن استخدام اختبارات متعددة. ومن هنا سوف يتم استخدام إختبار Philips-Perron (1988) (*PP*) للتأكد من سلامة النتائج. وخاصة أن توزيع اختبار (*ADF*) مبني افتراضاته على أن حد الخطأ مستقل إحصائيا ويتضمن تباين ثابت. بينما طور إختبار (*PP*) تعميم لطريقة (*ADF*) تسمح بوجود إرتباط ذاتي في حد الخطأ، وبالتالي فهو تعديل لإحصاء t لاختبار (*ADF*) ليأخذ في الاعتبار قيود أقل على حد الخطأ. وسيتم هنا استخدام اختبارات جذر الوحدة المعياري لمتغيرات إجمالي المبالغ المنفقة على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ونسبة فرص العمل التي تتيحها المشروعات الصغيرة للنساء، ومؤشر التنمية البشرية. وذلك كما يتضح من الجدول (6) التالي؛

Table (6): *Standard unit root test results*

Variables	*Augmented Dickey-Fuller (ADF)*			*Phillips-Perron (PP)*			*Results*
	Intercept	*Intercept & trend*	*None*	*Intercept*	*Intercept & trend*	*None*	
Ln Women's jobs in SME	-2.6591	-2.6939	-0.8447	-2.8433	-2.6939	-0.9355	***I(1)***
D1(Ln Women's jobs in SME)	-5.1523[a]			-5.9868[a]			
Total expenditure on SME	-1.2525	-2.1944	-0.1147	-1.1657	-2.1512	0.0366	***I(1)***
D1(Total expenditure on SME)	-6.7196[a]			-6.7196[a]			
Human Development index	-1.2912	-2.6885	1.0931	-0.8649	-1.8604	6.9611	***I(2)***
D1(Human Development index)	-1.7768	-1.7845	-1.3406	-1.8426	-1.8302	-1.3031	
D2(Human Development index)	-5.9449[a]			-5.9432[a]			
Critical Values	***ADF***			***PP***			
%1	-3.7696	-4.4407	-2.6743	-3.7529	-4.4163	-2.6694	
%5	-3.0049	-3.6329	-1.9572	-2.9981	-3.6220	-1.9564	
%10	-2.6422	-3.2547	-1.6082	-2.6388	-3.2486	-1.6085	

***Note*:** - a, b, c indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

ويتضح من نتائج السكون اتفاق اختبار (*ADF*) و (*PP*) على أن متغيري إجمالي المبالغ المنفقة على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ونسبة فرص العمل التي تتيحها المشروعات الصغيرة للنساء كانوا غير ساكنين عند المستوى (Level)، ولكنهما أصبحا ساكنين عند أخذ الفرق الأول (First difference)، أي أصبحا متكاملين من الدرجة I(1). وبالتالي سواء كان هذين المتغيرين

ساكنين عند المستوى أو الفرق الأول، فهذا لن يؤثر على إمكانية استخدام أسلوب ARDL. وذلك لأن الاختبارين اتفقا على أن هذين المتغيرين ليستا ساكنين عند الفرق الثاني I(2). وفي المقابل، اتفق الاختبارين على أن متغير مؤشر التنمية البشرية ليس ساكناً سواء عند المستوي أو أخذ الفرق الأول للمتغير، ولكنه أصبح ساكناً عند أخذ الفرق الثاني، أي أصبح متكامل من الدرجة I(2). وهذا يتعارض مع شروط تطبيق منهجية ARDL، وبالتالي سيتم أخذ الفرق الأول لمؤشر التنمية البشرية لإمكانية تخفيض درجة سكونه من I(2) إلى I(1).

ثانياً: إختبار جذر الوحدة في ظل وجود كسور هيكلية

منذ Perron (1989) وأدبيات السلاسل الزمنية تؤكد على أهمية اختبارات الفواصل الهيكلية (Breakpoints) عند دراسة اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، حيث أوضح *Perron* أن وجود كسور أو فواصل هيكلية في السلاسل الزمنية تجعل اختبار (*ADF*) التقليدي ينحاز نحو عدم رفض فرض العدم، أي يكون متحيز باتجاه جذر وحدة كاذب. وهنا سوف يتم الاعتماد على اختبار *Dickey-Fuller with breakpoint* والذي يمثل تطوير لاختبار *Perron* وذلك عندما يكون هناك كسر هيكلي واحد فقط داخلي أي غير معروف. ومن هنا بالاعتماد على الشكل (1) سوف يتم عمل اختبارات جذر وحدة في ظل وجود تغير هيكلي لمتغيرات العمق المالي، ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، ومستوي التحضر، وسيادة القانون. وفيما يلي جدول نتائج اختبار جذر الوحدة مع وجود كسر هيكلي.

Table (7): *Breakpoint Unit root test results*

	Intercept	Breaking specification			Year of Break	***Results***
		Intercept	Intercept & trend	Trend		
Financial depth	-8.5630[a]				2016	***I(0)***
Women's seats in parliaments	-3.7633	-4.3644	-7.6493[a]		2010	***I(0)***
Urban population	-4.9104[a]				2022	***I(0)***
Rule of Law	-4.4814[b]				2009	***I(0)***
Critical Values	***Level***					
%1	-4.95	-5.35	-5.719	-4.909		
%5	-4.44	-4.86	-5.176	-4.364		
%10	-4.19	-4.61	-4.894	-4.085		

***Note*:** - a, b, c indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

وهنا أظهر اختبار *Dickey-Fuller* في وجود تغير هيكلي بالجدول (7) أن متغيرات العمق المالي، ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، ومستوي التحضر، وسيادة القانون كانوا ساكنين عند المستوى (Level)، أي أنهم متكاملين من الدرجة I(0).

كما كانت سنة الكسر مختلفة على حسب كل مؤشر، فعلي سبيل المثال، نجد أن سنة الكسر لمؤشر سيادة القانون هي عام 2009 لأن بعدها حدثت الانتخابات التشريعية عام 2010 والتي شابهها تزوير ضخم مما أدي لانطلاق ثورة 25 يناير عام 2011، وما استتبعه من تغير النظام السياسي للدولة ودخول مصر في دوامة من عدم الاستقرار والاضطرابات السياسية والاقتصادية. كما كانت سنة الكسر لمؤشر نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية هي عام 2010 لأن بعد ثورة 25 يناير عام 2011، بدأت مصر في اتباع نظام الكوته أو الحصص في الانتخابات التشريعية مما أدي لحدوث كسر بالسلسلة وزيادة كبيرة في نسبة المقاعد المخصصة للنساء.

كذلك كانت سنة الكسر لمتغير العمق المالي هي عام 2016 والمصاحب لأزمة تحرير سعر الصرف ودخول مصر بعدها في أزمات اقتصادية خاصة بتوافر العملات الأجنبية، مما أدي لحدوث انكماش اقتصادي وانخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج. وأخيراً كانت سنة الكسر لمتغير مستوي التحضر عام 2022، وذلك بسبب إصدار مجموعة من القرارات الرئاسية في تلك الفترة والتي أوقفت تماماً إعطاء تراخيص البناء في المدن.

وفي النهاية، يتضح من نتائج جدولي السكون أن متغيرات الدراسة المستخدمة ساكنة عند المستوى والفرق الأول معاً، أي أن المتغيرات مزيج من I(0) و I(1)، مما يدعم أكثر استخدام تقنية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

ولإجراء التكامل المشترك بين المتغيرات طبقاً لمنهج ARDL نقوم أولاً باختبار ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي التكامل المشترك وذلك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM)، ويتم ذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية *F* المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل Pesaran, *et al*. (2001). ونظراً لأن إختبار *F* له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار؛ قيمة الحد الأدنى Lower Critical Bounds (LCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0)، وقيم الحد الأعلى Upper Critical Bounds (UCB) التي تفترض أن المتغيرات

متكاملة من الدرجة I(1). فإذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلي الجدولية ($F^T > F^U$) ففي هذه الحالة يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل؛ أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وعلى النقيض من ذلك، إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية، ففي هذه الحالة يتم قبول الفرض العدمي الذي يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة إحصائية F المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والأدنى، ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة بمعنى عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه. و بعد التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك، فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج، بالإضافة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ ويتم ذلك من خلال استخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة ε_{t-1} التى يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل، حيث نموذج تصحيح الخطأ (ECM) له أهميتين؛ الأول أنه يقدر معاملات الأجل القصير، بينما الثاني هو حد تصحيح الخطأ (ECT) الذي يتمثل في معامل γ فى المعادلة السابقة، وهو يقيس سرعة تعديل الاختلال فى التوازن من الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل وهو ما يستلزم أن يكون معنوياً وسالباً حتى يُقدم دليلاً على استقرار العلاقة في الأجل الطويل (أي أن ألية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج).

ولكن قبل استخدام نموذج ARDL في تقدير المعاملات ينبغي التأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من مشاكل القياس المختلفة، وذلك للاطمئنان إلى النتائج المتحصلة. كما يتضح من الاختبارات التشخيصية الموضحة بالجدول (9):

Table (9): *Diagnostic Tests results*

Diagnostic Tests	**Tests used**	***F-statistic (Prob.)***	
Heteroskedasticity	Breusch –Pagan -Godfrey	F(13, 17)	0.8199 (0.637)
Serial Correlation	Breusch-Godfrey LM test.	F(2, 13)	5.3304 (0.020)**
Normality	Jarque-Bera		0.7025 (0.704)
Function Form	Ramsey RESET Test	F(1, 14)	0.2116 (0.653)
Autocorrelation	a. Correlogram -Q- statistics		No
	b. Correlogram Squared Residuals		No
Stability test	a. CUSUM		stability
	b. CUSUM of Squares		stability
R-squared		94.2%	
Adjusted R-squared		88.4%	
Durbin-Watson stat.		2.6563	
F-statistic (*Prob.*)		16.189 (0.000)***	

***Note*:** - ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

Figure (2): *Autocorrelation & Partial Correlation results*

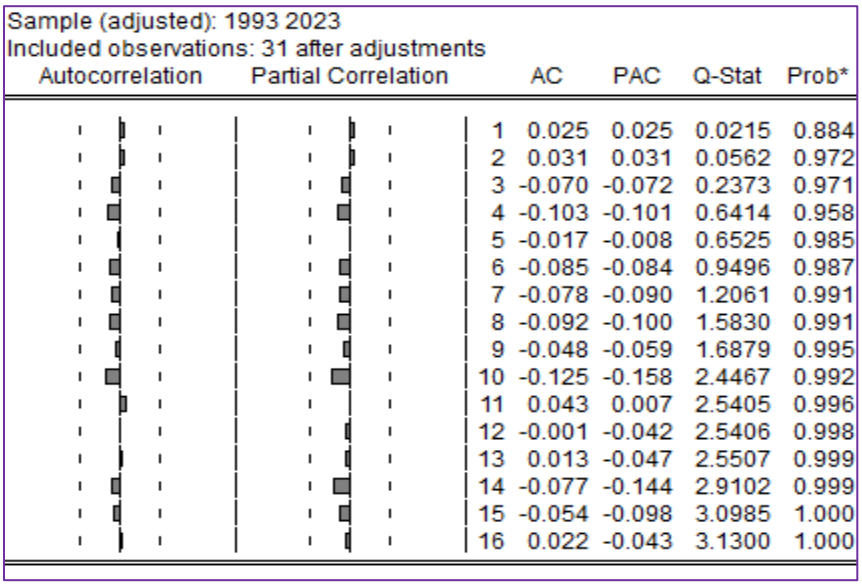

Sample (adjusted): 1993 2023
Included observations: 31 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.025	0.025	0.0215	0.884
		2	0.031	0.031	0.0562	0.972
		3	-0.070	-0.072	0.2373	0.971
		4	-0.103	-0.101	0.6414	0.958
		5	-0.017	-0.008	0.6525	0.985
		6	-0.085	-0.084	0.9496	0.987
		7	-0.078	-0.090	1.2061	0.991
		8	-0.092	-0.100	1.5830	0.991
		9	-0.048	-0.059	1.6879	0.995
		10	-0.125	-0.158	2.4467	0.992
		11	0.043	0.007	2.5405	0.996
		12	-0.001	-0.042	2.5406	0.998
		13	0.013	-0.047	2.5507	0.999
		14	-0.077	-0.144	2.9102	0.999
		15	-0.054	-0.098	3.0985	1.000
		16	0.022	-0.043	3.1300	1.000

Figure (3): *Stability test results*

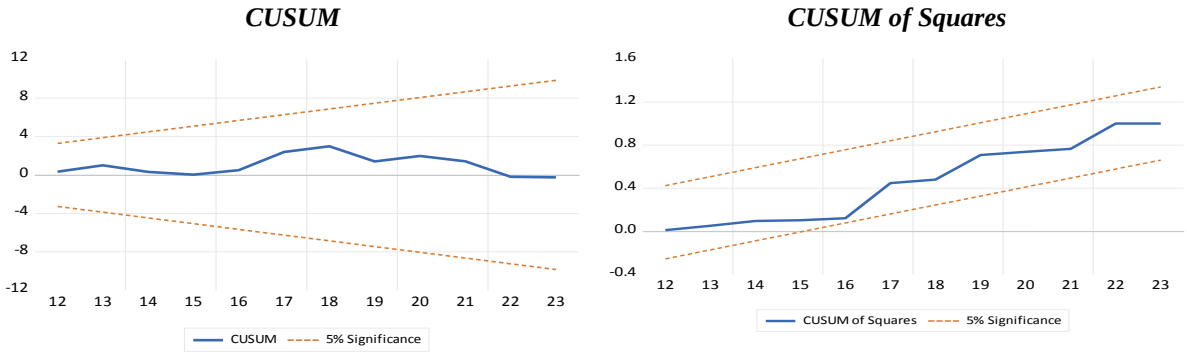

وبالنظر إلى نتائج الجدول (9)، والشكلين (2)، (3) يتضح الاتي:

- جاءت قيمة احتمالية *P* أكبر من مستويات المعنوية في جميع نتائج الاختبارات، بما يفيد إلى خلو نموذج الدراسة المقدر من مشكلة عدم ثبات التباينات (Heteroskedasticity)، كما يدل على أن البواقي تتوزع توزيع طبيعي (Normality Test)، وأن النموذج موصف بشكل ملائم (صحة الشكل الدالي للنموذج) (Functional Form). كما يُشير الشكل (2) إلى عدم وجود إرتباط ذاتي كامل أو جزئي.

- وفي المقابل، جاءت إحصائية اختبار (Breusch-Godfrey LM) دالة إحصائياً عند 5%، مما يُشير لأن نموذج الدراسة يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي (Serial Correlation). وللتغلب على ذلك، سيتم تقدير نموذج الدراسة باستخدام امر القوة (HAC standard errors) والفعال في القضاء على مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي من خلال تصحيح الانحراف المعياري لإزالة أثار المشكلة.
- وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، أي التأكد من عدم وجود قفزات أو تغيرات مفاجئة في البيانات مع مرور الزمن، فقد تم استخدم إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares). ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)، إذا وقع الشكل البياني لاختبار (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وهو ما يتحقق في النموذج بشكل كبير كما يتضح من الشكل (3)، وبالتالي هناك استقرارا وانسجاما في النموذج المقدر بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.
- وأخيراً بالنسبة للإحصاءات العامة (key regression statistics)؛ فيتضح ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل ($\overline{R}^2$) حيث يفسر النموذج 88.4% من تباين مستوي التمكين الاقتصادي للمرأة، أما النسبة الباقية والبالغة 11.6% فترجع إلى محددات وعوامل عشوائية أخرى لم يتم السيطرة عليها داخل النموذج. كما جاءت قيمة إختبار دربن-واطسون (DW) المحسوبة للنموذج 2.66 وهي بذلك أكبر من القيمة المعيارية 2، وهو ما يؤكد وجود إرتباط تسلسلي بين البواقي من الدرجة الأولى. كما يشير إختبار فيشر (Fisher) إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية للنموذج المستخدم ككل عند مستوى معنوية 1%.

وترتيباً على نتائج هذه الاختبارات يمكن اتخاذ قرار بصلاحية استخدام هذه النموذج في تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل كما بالجدول (10).

Table (10): *SME and women's economic empowerment in Egypt: Empirical results.*
Dependent Variable: *ln Women's jobs opportunities in SME (% of total jobs)*
Method: *ARDL with HAC standard errors*
Model selection method: *Akaike info criterion (AIC)*

Variable	*Unstandardized Coefficient*	*Standardized Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
Long-run coefficients:					
Total expenditure on SME	**-0.36813**	**-1.87056**	**0.1231**	**-2.9912**	**0.009*** **
Total expenditure on SME squared	**0.08727**	**0.43369**	**0.0314**	**2.7800**	**0.014** **
Financial depth	0.01980	1.16403	0.0032	6.2649	0.000***
Women's seats in parliaments	0.00166	0.07701	0.0058	0.2869	0.778
Urban population	-309.085	-238.821	94.387	-3.2747	0.005***
Urban population squared	3.59679	0.41332	1.1008	3.2675	0.005***
Human Development index	3.73624	0.94862	1.9591	1.9071	0.076*
Rule of Law	0.00095	0.03621	0.0039	0.2407	0.813
Constant	6640.22	n/a	2022.1	3.2838	0.005***
Error correction coefficient:					
ECM(-1)	-0.79402	n/a	0.1148	-6.9162	0.000***
Short-run coefficients:					
ln Women's jobs in SME (-1)	-0.92916	n/a	0.1828	-5.0820	0.000***
Total expenditure on SME	**-0.34205**	**-1.73804**	**0.1786**	**-1.9150**	**0.075***
Total expenditure on SME squared	**0.08108**	**0.40296**	**0.0488**	**1.6628**	**0.117**
Financial depth	0.01839	1.08159	0.0039	4.7372	0.000***
Women's seats in parliaments	0.00154	0.07152	0.0053	0.2925	0.774
Urban population	-287.191	-221.904	96.230	-2.9844	0.009***
Urban population squared	3.34201	0.38404	1.1220	2.9787	0.009***
Human Development index	3.47158	0.88143	1.6442	2.1114	0.052*
Rule of Law	0.00088	0.03365	0.0046	0.1911	0.851
Constant	6169.86	n/a	2063.0	2.9908	0.009***
Practical significance for SME: Effect Size					
	r	***Cohen's d***	***Interpretation***		
Long-run coefficients:					
Total expenditure on SME	-0.5377	-1.2755	Large effect size		
Total expenditure on SME squared	0.5099	1.1854	Large effect size		
Short-run coefficients:					
Total expenditure on SME	-0.3779	-0.8166	Large effect size		
Total expenditure on SME squared	0.0104	0.0208	No effect size		

***Note*:** - ***, ** indicate significance at 1% and 5% respectively.

ويتضح من الجدول أن معامل متغير إجمالي المنفق على المشروعات الصغيرة في الأجل الطويل جاء دال إحصائياً عند 1%، كما أن المصطلح التربيعي لنفس المتغير كان دال إحصائياً أيضاً، مما يدل على وجود علاقة غير خطية بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة في الأجل الطويل. كما أن هذه العلاقة غير الخطية تأخذ شكل حرف U. أي عند المستويات المنخفضة من الانفاق على المشروعات الصغيرة سيكون تأثيرها سلبي على نسبة فرص العمل التي تتيحها تلك المشروعات للمرأة (أي التمكين الاقتصادي للمرأة)، ولكن عند المستويات المرتفعة من الانفاق سيتحول تأثير هذا الانفاق الي إيجابي على تمكين المرأة اقتصادياً من خلال زيادة فرص العمل المتاحة للمرأة من المشروعات الصغيرة. وللتأكد من مصداقية هذه العلاقة غير الخطية بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة، فقد تم إجراء اختبار (Sasabuchi–Lind–Mehlum) كما يتضح من الجدول (11). حيث جاءت إحصائية الاختبار دالة احصائياً عند مستوي 1%، مما يُشير إلى رفض الفرض العدمي بوجود علاقة (Inverse U shape)، وبالتالي قبول الفرض البديل بوجود علاقة (U shape). كما أن نقطة الانقلاب جاءت في حدود البيانات الفعلية لمستوي المبالغ المنفقة على المشروعات الصغيرة بمصر، مما يعكس بأنها علاقة U حقيقية وليست زائفة.

Table (11): *Sasabuchi–Lind–Mehlum test for an inverse U-shaped relationship*:

		Long run		***Short run***
		Total expenditure on SME	***Urban population***	***Total expenditure on SME***
X_i	$\hat{\beta} =$	-0.3681 [-2.991]***	-309.09 [-3.275]***	-0.3420 [-1.915]*
X_i^2	$\hat{\gamma} =$	0.0873 [2.779]**	3.5967 [3.268]***	0.0811 [1.663]
Interval	$X_{l\,(min)} =$	0.03366	42.6580	0.03366
	$X_{\square\,(max)} =$	3.07008	43.2120	3.07008
Slope at X_l	$\hat{\beta} + 2\hat{\gamma}X_l =$	-0.3625 [-4.393]***	-2.2214 [-3.597]***	-0.3420 [-1.924]*
Slope at $X_{\square}$	$\hat{\beta} + 2\hat{\gamma}X_{\square} =$	0.1677 [5.199]***	1.7639 [4.637]***	0.1622 [0.627]
Sasabuchi test (t-value)		[4.390]***	[5.319]***	[0.532]
Extremum Point	$-\hat{\beta}/(2\hat{\gamma}) =$	2.1092	42.967	2.1092
		Extremum inside interval	Extremum outside interval	Extremum outside interval

***Note*: -** ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

كذلك نجد أن القيمة الصغرى (نقطة الانقلاب) لمستوي المبالغ المنفقة على المشروعات الصغيرة تعادل 2.1092 مليار جنيه. وبالتالي سيكون تأثير الانفاق على المشروعات الصغيرة سلبي على نسبة فرص العمل المتوفرة للنساء وبالتالي تمكينها اقتصادياً وذلك عندما يقل حجم الانفاق على تلك المشروعات عن 2.1092 مليار جنيه. ولكنه يتحول تأثير هذا الانفاق الي إيجابي عندما يتجاوز هذا الانفاق حاجز 2.1092 مليار جنيه. وهذا قد يعكس نسبياً تأثير المزاحمة بين الرجال والنساء، فعندما ينفق جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مبالغ ضئيلة على المشروعات الصغيرة، وبالتالي إنشاء عدد أقل من المشروعات الصغيرة الجديدة، وبالتالي سيتزاحم الرجال على فرص العمل القليلة التي توفرها تلك المشروعات. وخاصة في ظل خصوصية المجتمع المصري، والذي تنخفض فيه مفاهيم عمل المرأة. ولكن مع ارتفاع حجم الانفاق على المشروعات الصغيرة، وبالتالي إنشاء عدد أكبر من المشروعات الصغيرة، مما يؤدي لزيادة فرص العمل المتوفرة من تلك المشروعات الجديدة. ومع زيادة عدد فرص العمل هذا يمنح النساء فرصة أكبر للعمل بتلك المشروعات.

وعليه يُشير معامل انحدار إجمالي المنفق على المشروعات الصغيرة في الشكل التربيعي (عندما يتجاوز حجم الانفاق 2.1092 مليار جنيه) بأن زيادة حجم الانفاق على المشروعات الصغيرة بمقدار واحد مليار جنيه سوف يؤدي الي زيادة نسبة فرص العمل التي توفرها تلك المشروعات بنسبة 8.7% في المتوسط بالأجل الطويل. وبالتالي تُدعم هذه النتيجة تحقق فرضية الدراسة، فزيادة الإنفاق على المشروعات الصغيرة يؤدي إلى نمو هذه المشروعات، مما يزيد من حاجتها إلى عمالة جديدة، لا سيما في القطاعات التي تميل النساء إلى العمل فيها مثل الصناعات اليدوية، الزراعة، الحرف، والخدمات. كما أن هذه المشروعات غالباً ما تقدم فرص عمل بدوام جزئي أو مرونة في ساعات العمل، مما يناسب النساء اللواتي يتحملن مسؤوليات أسرية. كذلك تدعم المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية والنائية إتاحة فرصاً للنساء للعمل بالقرب من أماكن إقامتهن، مما يقلل من العقبات المرتبطة بالتنقل. وهذا كله يُساعد النساء في تحقيق دخل مستقل، مما يزيد من قدرتهن على تغطية احتياجاتهن واحتياجات أسره، وبالتالي زيادة تمكين المرأة اقتصادياً.

وبالانتقال إلى نتائج الأجل القصير، فنجد تأثير سلبي لنسبة فرص العمل المتوفرة للنساء من المشروعات الصغيرة في الفترة السابقة (أي المتغير التابع بفترة إبطاء واحدة) على نفس النسبة في

الفترة الحالية، وهذا يُشير لنمط تناقصي في نسبة فرص العمل المتوفرة. كما نجد أن معامل متغير إجمالي المنفق على المشروعات الصغيرة في الأجل القصير جاء دال إحصائياً عند 10%، بينما المصطلح التربيعي لنفس المتغير كان غير دال إحصائياً، مما يُشير لعدم وجود أي علاقة غير خطية بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة في الأجل القصير. وقد تؤكد تلك النتائج على فكرة المزاحمة بين الرجال والنساء، فزيادة الانفاق على المشروعات الصغيرة قد يقلل من فرص العمل التي توفرها تلك المشروعات للنساء في الأجل القصير، نظراً لضغط البطالة بين الذكور على سوق العمل، ولكن مع استمرار زيادة الانفاق على المشروعات الصغيرة سيدعم ذلك فتح نافذة لزيادة فرص العمل للنساء بالأجل الطويل.. وأخيراً يتضح أن معامل تصحيح الخطأ *ECM (-1)* جاء معنوياً وسالباً، مما يدل على أن ألية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج، أي هناك استقرار في العلاقة في الأجل الطويل.

ويتضح من إحصائية Cohen (1988) أسفل الجدول (10) وجود حجم أثر كبير للمشروعات الصغيرة في دعمها للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في الأجل الطويل، بينما لم يكن لتلك المشروعات أي حجم أثر (أهمية عملية) على التمكين الاقتصادي للمرأة في الأجل القصير. وهذا يعطي دعم قوي لتطوير النظرية، وبناء سياسات لدعم مستوي تمكين المرأة اقتصادياً من خلال دعم المشروعات الصغيرة.

ثالثاً: وصف السلوك الحركي للعلاقة بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة

1) دوال الاستجابة للصدمات في إطار متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)

دوال الاستجابة للصدمات أو ما تسمى بدوال رد الفعل، هي من التطبيقات الهامة لنماذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Autoregression) (VAR) والتي يمكن من خلالها التعرف على أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل نموذج (VAR) أو (VECM) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى في النموذج. مع تحديد الأثار الانتشارية لها، أي عدد الفترات الزمنية (Time Lags) التي سوف تستمر في المستقبل حتى يتلاشى أثر الصدمة وذلك عندما تؤول قيمة دالة الاستجابة إلى الصفر. وبالتالي فهي إحدى الطرق لوصف السلوك الحركي للنموذج.

ومنذ نقد Sims (1980) في أوائل الثمانينيات، تطورت VARs إلى أدوات قياسية لتقديم حقائق منمنمة حول استجابة متغيرات الاقتصاد الكلي للصدمات الهيكلية. حيث تنبع شعبية VAR من سهولة استخدامها. فهي غالباً ما تكون أكثر فاعلية من النماذج المتزامنة المعقدة في التنبؤ بالتأثيرات الديناميكية لأنواع مختلفة من الاضطرابات العشوائية على النموذج، وهي بداهة غير مقيدة (Sims, 1980).

وهنا يأخذ VAR في اعتباره جميع التفاعلات بين المتغيرات، ويتعامل مع جميع المتغيرات على أنها متغيرات داخلية (endogenous)، وكدالة لجميع المتغيرات في فترات إبطاء. ولكن يكمن عيب VAR في فشلها في مراعاة العلاقات الهيكلية بين المتغيرات. نظراً لأن الأشكال الهيكلية المختلفة تعطي نفس الشكل المختصر VAR، فمن المستحيل استخلاص استنتاجات ذات مغزى حول النموذج الهيكلي من VAR ذات الشكل المصغر دون تحديد القيود (Gottschalk 2001؛ Kilian & Lutkepohl 2017). وهنا يحاول تحليل متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (Structural Vector Autoregression) (SVAR) حل مشكلة التعريف هذه. فعلى عكس VAR، يأخذ SVAR التفاعل المعاصر للمتغيرات الداخلية في الاعتبار ويسمح بتقدير الصدمات الهيكلية والاستجابات الاندفاعية من البيانات التجريبية. كما تستخدم نماذج SVAR قيوداً تستند إلى النظرية الاقتصادية و / أو المعتقدات السابقة لتحديد النظام والحصول على دالة تفسيرية اقتصادية للاستجابة للصدمات.

وهنا يعرض الشكل (4) دالة استجابة التمكين الاقتصادي للمرأة للصدمات في إجمالي المنفق على المشروعات الصغيرة، بينما يعرض الجدول (12) النتائج العددية لنماذج IRF الناتجة.

Figure (4): *Impulse Response Function results*

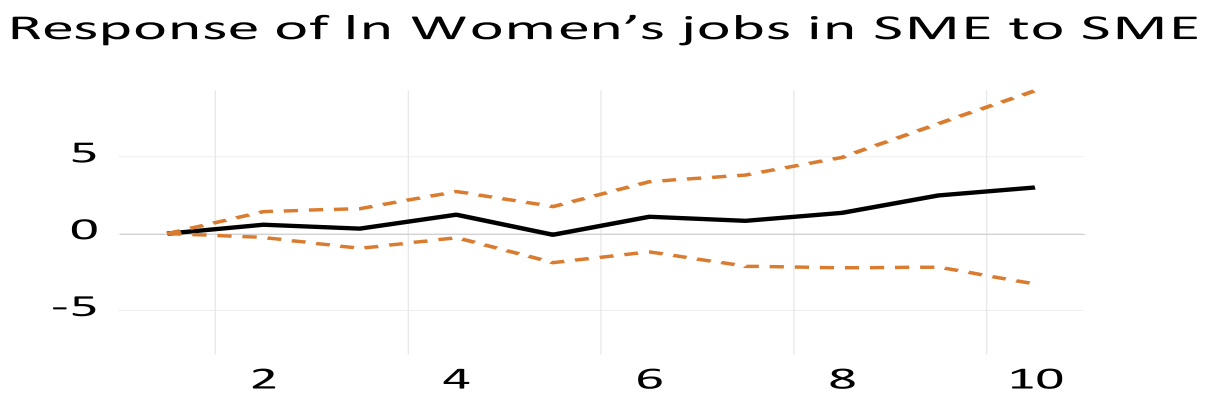

وكما هو واضح في الرسم البياني لـ IRF، يمثل الخط الصلب دالة الاستجابة للصدمات، بينما يمثل الخط المتقطع نطاقي الثقة، حيث يمثل عرضهما خطأين قياسيين، أي أنهما عبارة عن نطاق ثقة بنسبة 95% تقريباً. كما يبين المحور الأفقي عدد السنوات التي مرت بعد حدوث الصدمة لإجمالي المنفق على المشروعات الصغيرة (وهي عشرة سنوات للتفرقة بين الأجلين القصير والمتوسط) أم المحور الرأسي فيقيس مدي استجابة التمكين الاقتصادي للمرأة (نسبة مئوية). ونلاحظ من الجدول (12) أن التمكين الاقتصادي للمرأة قد تأثر بالصدمات الناتجة عن انحراف التمكين نفسه، والمشروعات الصغيرة، والمتغيرات الضابطة (العمق المالي، ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، والتحضر، والتنمية البشرية، وسيادة القانون) (بقيمة انحراف معياري واحد).

وبالنسبة للمتغير المستهدف بالشكل يتضح أن حدوث صدمة في إجمالي المبالغ المنفقة على المشروعات الصغيرة إلى أثر إيجابي في نسبة فرص العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة للنساء، كما أن هذا الأثر الإيجابي يتقلب باستمرار خلال فترة العشر سنوات، ولم يكن سالباً غير في سنة واحدة فقط وهي السنة الخامسة. وبرغم هذا التقلب يمكننا مشاهدة اتجاه عام صاعد للاستجابة، حيث كان قيمة استجابة التمكين الاقتصادي للمرأة للصدمة في المشروعات الصغيرة في الأجل المتوسط أكبر من الأجل القصير، كما أن قيمته تتزايد مع الابتعاد عن سنة الصدمة.

وبصفة عامة، يتضح من تحليل دوال الاستجابة للصدمات بالجدول أن مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر قد تأثر بالصدمات القادمة من محدداته بدرجات متفاوتة، كما تراوح المدى الزمنى لاستمرار الصدمة بين ثلاثة سنوات كحد أدنى، وعشر سنوات كحد أقصى. كما أن الصدمة الحادثة في إجمالي المنفق على المشروعات الصغيرة يُعد من أكثر الصدمات تأثيراً على التمكين الاقتصادي للمرأة في الأجلين القصير والطويل بناء على عدة معايير، سواء من حيث تأثير الصدمة أو ارتفاع قيمة معامل الاستجابة أو مدى التأثير الإيجابي في زيادة مستوي التمكين. كما تبدو صدمات الجودة المؤسسية أقل الصدمات تأثيراُ في تمكين المرأة اقتصادياً.

Table (12): *Impulse Response Function results (Response of ln Women's jobs in SME)*

Period	*ln Women's jobs in SME*	*Total expenditure on SME*	*Financial depth*	*Women's seats in parliaments*	*Urban population*	*Human Development index*	*Rule of Law*
1	1.157678	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
	(0.15201)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)
2	-0.475394	0.586179	1.394961	-0.095171	0.178760	0.300859	0.028028
	(0.39596)	(0.42201)	(0.45812)	(0.36848)	(0.27662)	(0.23403)	(0.02675)
3	-0.816581	0.328041	1.113824	1.137424	-0.316416	0.670842	0.075509
	(0.57442)	(0.64999)	(0.76530)	(0.65342)	(0.49485)	(0.41574)	(0.04639)
4	0.139704	1.235965	0.227411	0.416405	-0.831195	-0.423176	-0.024493
	(0.67036)	(0.75223)	(1.01833)	(0.84005)	(0.65943)	(0.54340)	(0.06023)
5	-0.343727	-0.069410	0.425573	-0.741414	-0.514022	-0.474287	-0.044301
	(0.66046)	(0.91489)	(1.12617)	(0.92850)	(0.77600)	(0.57644)	(0.06596)
6	0.309740	1.097129	0.050239	-1.970737	-0.308535	-0.785095	-0.108552
	(0.81726)	(1.14258)	(1.19192)	(1.02997)	(0.81325)	(0.59976)	(0.06954)
7	0.066900	0.841493	0.630742	-2.447317	-0.500993	-0.479276	-0.164027
	(0.96223)	(1.48963)	(1.48883)	(1.38161)	(0.94774)	(0.72304)	(0.09226)
8	0.249292	1.360552	0.230035	-1.823246	-1.413822	-0.283053	-0.129152
	(0.96356)	(1.79908)	(1.65461)	(1.84281)	(1.19096)	(0.92627)	(0.12005)
9	0.435182	2.484682	-0.437150	-1.593076	-1.623099	0.300420	-0.063338
	(1.04021)	(2.34065)	(1.82801)	(2.19847)	(1.49678)	(0.93042)	(0.14325)
10	1.087450	3.013859	-1.435071	-2.396176	-1.493551	0.138436	-0.102381
	(1.34972)	(3.15318)	(2.04826)	(2.71676)	(1.89426)	(0.96977)	(0.16673)

خامساً: تحليل مكونات التباين

الطريقة الأخرى للتعرف على السلوك الحركي للنموذج هي من خلال تحليل التباين (Variance Decomposition) والتي تهدف إلى معرفة مدى مساهمة كل متغير (الأهمية النسبية للمتغير) في تفسير تباين أخطاء التنبؤ للمتغيرات في النموذج. بمعنى أخر قياس إسهام الصدمات العشوائية لمتغيرات النموذج في التقلبات المستقبلية للمتغير التابع. وبالتالي يعكس تحليل التباين أهمية المتغيرات العشوائية في النموذج، وهي إحدى الطرق لوصف السلوك الحركي للنموذج يتم فيه قياس تأثير

صدمات متغيرات النموذج عبر الزمن. ويتم ذلك عن طريق تقسيم الخطأ لكل متغير إلى عدة أجزاء كل منها يخص متغيراً من متغيرات النموذج.

ومن الجدول (13). حيث نجد أن متغير التمكين يفسر 100% من مكونات التباين في الفترة الأولى وذلك عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه ويأخذ في التراجع التدريجي حتى يصل إلى (6.02%) بعد مرور عشر سنوات. وقد أشارت نتائج التحليل إلى أن أكثر الصدمات تفسيراً للتمكين الاقتصادي للمرأة في الأجل القصير هي العمق المالي، يليه التمكين نفسه، ثم نسبه مقاعد المرأة في البرلمان، والمشروعات الصغيرة، والتحضر، والتنمية البشرية، وأخيراً سيادة القانون. وقد انعكس هذا الوضع نسبياً في الأجل المتوسط، بحيث أصبح نسبة مقاعد المرأة في البرلمان أكثر المتغيرات تفسيراً لتباين التمكين الاقتصادي للمرأة، يليه مباشرة المشروعات الصغيرة، ثم التحضر، والعمق المالي، والتمكين نفسه، والتنمية البشرية، وأخيراً سيادة القانون.

فبعد مرور عشر كانت نسبة مقاعد المرأة في البرلمان تُفسر أعلى نسبة من مكونات التباين 36.2%، يليه المشروعات الصغيرة بحوالي 32.4%، ثم التحضر بحوالي 12.8%، والعمق المالي 9.4%، ومستوي التمكين 6.02%، والتنمية البشرية 3.1%، وأخيراً سيادة القانون 0.12%. وهذا يدل على الدور الكبير الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة.

Table (13): *Variance Decomposition results (Variance of ln Women's jobs in SME)*

Period	S.E.	*ln Women's jobs in SME*	*Total expenditure on SME*	*Financial depth*	*Women's seats in parliaments*	*Urban population*	*Human Development index*	*Rule of Law*
1	1.157678	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.997012	39.27271	8.615877	48.79364	0.227118	0.801274	2.269686	0.019698
3	2.802259	28.43651	5.746043	40.57888	16.59045	1.681910	6.883597	0.082611
4	3.239669	21.46204	18.85413	30.85369	14.06498	7.841112	6.856525	0.067525
5	3.440982	20.02209	16.75325	28.87875	17.10994	9.181979	7.977563	0.076430
6	4.213036	13.89674	17.95717	19.27851	33.29460	6.661381	8.794229	0.117372
7	5.035580	9.745221	15.36239	15.06369	46.92596	5.652734	7.061752	0.188263
8	5.722162	7.736728	17.55040	11.82728	46.49300	10.48238	5.713476	0.196738
9	6.675618	6.109502	26.74856	9.118876	39.85552	13.61351	4.400479	0.153555
10	8.055507	6.018039	32.36732	9.436028	36.21882	12.78664	3.051552	0.121606

8. النتائج

من خلال استعراض الجوانب المختلفة لهذه الرسالة والتى تتضمن دراسة دورالمشروعات الصغيرة فى التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، وخاصة الجزء القياسى منها وذلك من خلال بناء نموذج يعتمد على بيانات سلاسل زمنية سنوية لمصر خلال الفترة (1992-2023) بإجمالي 32 مشاهدة سنوية. والتي تم الحصول عليها من العديد من قواعد البيانات، تم التوصل الى النتائج التالية:

أ- تم التوصل الى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المشروعات الصغيرة وغيرها من المتغيرات الضابطة وبين التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر. أي هناك علاقة تكامل مشترك عند مستوى 1%.

ب- كما تم التوصل الى ان معامل متغير إجمالي المنفق على المشروعات الصغيرة في الأجل الطويل جاء دال إحصائياً عند 1%، كما أن المصطلح التربيعي لنفس المتغير كان دال إحصائياً أيضاً، مما يدل على وجود علاقة غير خطية بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة في الأجل الطويل. كما أن هذه العلاقة غير الخطية تأخذ شكل حرف U. أي عند المستويات المنخفضة من الانفاق على المشروعات الصغيرة سيكون تأثيرها سلبي على نسبة فرص العمل التي تتيحها تلك المشروعات للمرأة (أي التمكين الاقتصادي للمرأة)، ولكن عند المستويات المرتفعة من الانفاق سيتحول تأثير هذا الانفاق الي إيجابي على تمكين المرأة اقتصادياً من خلال زيادة فرص العمل المتاحة للمرأة من المشروعات الصغيرة.

ت- كما أن القيمة الصغرى (نقطة الانقلاب) لمستوي المبالغ المنفقة على المشروعات الصغيرة تعادل 2.1092 مليار جنيه. وبالتالي سيكون تأثير الانفاق على المشروعات الصغيرة سلبي على نسبة فرص العمل المتوفرة للنساء وبالتالي تمكينها اقتصادياً وذلك عندما يقل حجم الانفاق على تلك المشروعات عن 2.1092 مليار جنيه. ولكنه يتحول تأثير هذا الانفاق الي إيجابي عندما يتجاوز هذا الانفاق حاجز 2.1092 مليار جنيه. وهذا قد يعكس نسبياً تأثير المزاحمة بين الرجال والنساء، فعندما ينفق جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مبالغ ضئيلة على المشروعات الصغيرة، وبالتالي إنشاء عدد أقل من المشروعات الصغيرة الجديدة، وبالتالي سيتزاحم الرجال على فرص العمل القليلة التي توفرها تلك المشروعات. وخاصة في ظل خصوصية المجتمع المصري، والذي تنخفض فيه مفاهيم عمل المرأة.

ولكن مع ارتفاع حجم الانفاق على المشروعات الصغيرة، وبالتالي إنشاء عدد أكبر من المشروعات الصغيرة، مما يؤدي لزيادة فرص العمل المتوفرة من تلك المشروعات الجديدة. ومع زيادة عدد فرص العمل هذا يمنح النساء فرصة أكبر للعمل بتلك المشروعات.

ث- وعليه يُشير معامل انحدار إجمالي المنفق على المشروعات الصغيرة في الشكل التربيعي (عندما يتجاوز حجم الانفاق 2.1092 مليار جنيه) بأن زيادة حجم الانفاق على المشروعات الصغيرة بمقدار واحد مليار جنيه سوف يؤدي الي زيادة نسبة فرص العمل التي توفرها تلك المشروعات بنسبة 8.7% في المتوسط بالأجل الطويل. وبالتالي تُدعم هذه النتيجة تحقق فرضية الدراسة، فزيادة الإنفاق على المشروعات الصغيرة يؤدي إلى نمو هذه المشروعات، مما يزيد من حاجتها إلى عمالة جديدة، لا سيما في القطاعات التي تميل النساء إلى العمل فيها مثل الصناعات اليدوية، الزراعة، الحرف، والخدمات. كما أن هذه المشروعات غالباً ما تقدم فرص عمل بدوام جزئي أو مرونة في ساعات العمل، مما يناسب النساء اللواتي يتحملن مسؤوليات أسرية. كذلك تدعم المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية والنائية إتاحة فرصاً للنساء للعمل بالقرب من أماكن إقامتهن، مما يقلل من العقبات المرتبطة بالتنقل. وهذا كله يُساعد النساء في تحقيق دخل مستقل، مما يزيد من قدرتهن على تغطية احتياجاتهن واحتياجات أسرهن، وبالتالي زيادة تمكين المرأة اقتصادياً.

ج- وبالنسبة للمتغيرات الضابطة؛ فنجد تأثير إيجابي لمستوي العمق المالي عند مستوي 1%، والتنمية البشرية عند مستوي 10% وذلك على مستوي التمكين الاقتصادي للمرأة في الأجل الطويل. فالعمق المالي يُشير إلى تطور النظام المالي في بلد معين، من حيث حجم القطاع المالي، تنوع الأدوات المالية، وتيسير الوصول إلى التمويل، وتوافر خدمات مالية مناسبة للمشروعات الصغيرة. وبالتالي فالعمق المالي يُساعد على تحسين فرص الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة، مما يدعم توسعها ويزيد من قدرتها على توفير فرص العمل، خاصة للنساء. كما أن وجود نظام مالي متطور يؤدي إلى تنافسية أكبر بين المؤسسات المالية، ما يُخفض تكلفة القروض ويُسهل على النساء الحصول على تمويل لمشروعاتهن. كذلك يُوفر منتجات تمويلية موجهة خصيصاً للنساء مثل القروض الصغيرة أو برامج التمويل الميسر. كما أن ارتفاع مستوي التنمية البشرية من خلال تحسين مستوى المهارات، والتعليم، والرعاية الصحية للأفراد يُمكن أن يُعزز قدرة النساء على دخول سوق العمل وزيادة مساهمتهن في المشروعات الصغيرة.

ح- كما ان علاقة التحضر بمستوي التمكين الاقتصادي للمرأة غير خطية في الأجل الطويل، حيث تأخذ شكل حرف U أيضاً مثل علاقة المشروعات الصغيرة بتمكين المرأة. فعند المستويات المنخفضة من التحضر سيكون تأثيرها سلبي على نسبة فرص العمل التي تتيحها تلك المشروعات للمرأة (أي التمكين الاقتصادي للمرأة)، ولكن عند المستويات المرتفعة من التحضر سيتحول تأثيرها الي إيجابي.

خ- كما يتضح عدم وجود أي تأثير لمتغيري نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، وسيادة القانون على مستوي التمكين الاقتصادي للمرأة. وقد يرجع ذلك لأن نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان قد تكون شكلية أو تُفرض من خلال سياسات الكوتة (الحصص)، دون أن تُترجم إلى تأثير حقيقي على السياسات التي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، كما أن البرلمان في مصر قد لا يمتلك سلطات كافية أو قدرة على التأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، هذا بالإضافة لغياب الخبرة أو التدريب الكافي للنساء في مناصب قيادية قد يُحد من دورهن في تبني مبادرات فعالة لتمكين المرأة اقتصادياً. كذلك حتى مع وجود قوانين تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، فإن ضعف تنفيذ القوانين أو غياب آليات واضحة لمراقبتها يجعل تأثيرها محدوداً، كما أن قوانين مكافحة التمييز أو دعم النساء العاملات قد لا تُطبق بشكل فعال، وأخيراً، في بعض الأحيان، تفتقر القوانين إلى تفاصيل أو آليات تنفيذية تجعلها فعالة في تعزيز تمكين المرأة.

د- ومن خلال نتائج الأجل القصير، فنجد تأثير سلبي لنسبة فرص العمل المتوفرة للنساء من المشروعات الصغيرة في الفترة السابقة (أي المتغير التابع بفترة إبطاء واحدة) على نفس النسبة في الفترة الحالية، وهذا يُشير لنمط تناقصي في نسبة فرص العمل المتوفرة. كما نجد أن معامل متغير إجمالي المنفق على المشروعات الصغيرة في الأجل القصير جاء دال إحصائياً عند 10%، بينما المصطلح التربيعي لنفس المتغير كان غير دال إحصائياً، مما يُشير لعدم وجود أي علاقة غير خطية بين المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي للمرأة في الأجل القصير. وقد تؤكد تلك النتائج على فكرة المزاحمة بين الرجال والنساء، فزيادة الانفاق على المشروعات الصغيرة قد يقلل من فرص العمل التي توفرها تلك المشروعات للنساء في الأجل القصير، نظراً لضغط البطالة بين الذكور على سوق العمل، ولكن مع استمرار زيادة الانفاق على المشروعات الصغيرة سيدعم ذلك فتح نافذة لزيادة فرص

العمل للنساء بالأجل الطويل. وبالنسبة للمتغيرات الضابطة فلم يختلف تأثيرها في الأجل القصير عن نتائج الأجل الطويل.

ذ- وجود حجم أثر كبير للمشروعات الصغيرة في دعمها للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في الأجل الطويل، بينما لم يكن لتلك المشروعات أي حجم أثر (أهمية عملية) على التمكين الاقتصادي للمرأة في الأجل القصير. وهذا يعطي دعم قوي لتطوير النظرية، وبناء سياسات لدعم مستوي تمكين المرأة اقتصادياً من خلال دعم المشروعات الصغيرة.

ر- وتبين من تحليل دوال الاستجابة للصدمات بالجدول أن مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر قد تأثر بالصدمات القادمة من محدداته بدرجات متفاوتة، كما تراوح المدى الزمنى لاستمرار الصدمة بين ثلاثة سنوات كحد أدنى، وعشر سنوات كحد أقصى. كما أن الصدمة الحادثة في إجمالي المنفق على المشروعات الصغيرة يُعد من أكثر الصدمات تأثيراً على التمكين الاقتصادي للمرأة في الأجلين القصير والطويل بناء على عدة معايير، سواء من حيث تأثير الصدمة أو ارتفاع قيمة معامل الاستجابة أو مدى التأثير الإيجابي في زيادة مستوي التمكين. كما تبدو صدمات الجودة المؤسسية أقل الصدمات تأثيراُ في تمكين المرأة اقتصادياً.

ز- و يفسر متغير التمكين 100% من مكونات التباين في الفترة الأولى وذلك عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه ويأخذ في التراجع التدريجي حتى يصل إلى (6.02%) بعد مرور عشر سنوات. وقد أشارت نتائج التحليل إلى أن أكثر الصدمات تفسيراً للتمكين الاقتصادي للمرأة في الأجل القصير هي العمق المالي، يليه التمكين نفسه، ثم نسبه مقاعد المرأة في البرلمان، والمشروعات الصغيرة، والتحضر، والتنمية البشرية، وأخيراً سيادة القانون. وقد انعكس هذا الوضع نسبياً في الأجل المتوسط، بحيث أصبح نسبة مقاعد المرأة في البرلمان أكثر المتغيرات تفسيراً لتباين التمكين الاقتصادي للمرأة، يليه مباشرة المشروعات الصغيرة، ثم التحضر، والعمق المالي، والتمكين نفسه، والتنمية البشرية، وأخيراً سيادة القانون.

س- بعد مرور عشر سنوات كانت نسبة مقاعد المرأة في البرلمان تُفسر أعلى نسبة من مكونات التباين 36.2%، يليه المشروعات الصغيرة بحوالي 32.4%، ثم التحضر بحوالي 12.8%، والعمق المالي 9.4%، ومستوي التمكين 6.02%، والتنمية البشرية 3.1%، وأخيراً سيادة القانون 0.12%. وهذا يدل على الدور الكبير الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. البنداري، محمود.(2017). المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مجلة كلية الاداب، جامعة بنها، العدد 48.
2. الجنابي، حيدر عباس.(2019). المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والطموح- دراسة ميدانية على مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة كربلاء المقدسة.
3. الحموري، اميرة محمد مفلح .(2017). دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات في المملكة العربية السعودية، مجلة الجامعة الاسلامية بغزة للعلوم التربوية والنفسية، المجلد 25، العدد 3، ص 254- 269.
4. السبيعي، نهاد عمر.(2013). دور المشروعات النسائية الصغيرة في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية – دراسة ميدانية على قطاع الاعمال الصغيرة النسائية في المملكة العربية السعودية، دراسة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في ادارة الموارد البشرية، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
5. الغرباني، ناجية حسن، الحجاجي، ناهد محمود.(2022). اهمية المشروعات الصغيرة ودورها فى تمكين المرأة، مجلة جامعة السلام الدولية،العدد 12.
6. القصير، نجوى إبراهيم، الغرايبة، فاكر.(2025). دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الإماراتية: دراسة اجتماعية ميدانية، مجلة الآداب، ملحق 152، ص 619 -644.
7. المغربي، لمياء محمد.(2023). التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من (1990 – 2019)، العدد 549، ص 51-98.
8. الهيئة العامة للاستعلامات.2024. "المرأة المصرية" ، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2OWw7nf
9. الوليدات، عريب عبد الرحمن، الخاروف، امل محمد على.(2019). دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا (2010-2014)، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، ملحق 1، المجلد 46، العدد 1.
10. جمال، بسنت ، صبري، محمد. (2023) .المشروعات الصغيرة والمتوسطة .... الاهمية الاقتصادية وجهود التعزيز، المرصد الصرى، متاح على الرابط التالى: https://marsad.ecss.com.eg/75035/

11. حسن، منى صابر فاضل.(2020). المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والمميزات والتحديات -دراسة ميدانية فى المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة،المجلة العلمية لكلية الاداب، جامعة اسيوط، المجلد 23، العدد 76.
12. حلس، رائد محمد.(2016). التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية واليات التدخل، متاح على الرابط التالى: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/11/10/241098.html
13. حنفي، خالد هاشم عبد الحميد. (2024). التمكين الاقتصادي للمرأة وأثره على النمو الاقتصادي فى المملكة العربية السعودية. المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)، المجلد 54، العدد 3، ص 617-636.
14. حيفري، نسيمة امال. (2021). دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة طبقا للتشريع الجزائري، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 6، العدد4 ، ص 377-359.
15. سماي، علي .(2010). دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضرة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 7.
16. شملاوي، حنان، سقف الحيط، نهيل.(2018). التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث- العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 11.
17. صافي، مصطفى، الطراونة، محمد.(2018). أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصادياً: دراسة ميدانية مطبقة على النساء الحاصلات على المشروعات الممولة في ريف محافظة رام الله والبيرة 2006- 2016.
18. عباس، جيهان عبدالسلام .(2020). دور المشروعات الصغيرة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر،ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة- جامعة طنطا.
19. عبد القادر، فاطمة سيد. (2020). التمكين الاقتصادي للمرأة ودوره في التنمية الاقتصادية. مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للبحوث التجارية، المجلد 1، العدد 1، ص 1-45.
20. عبد الله، هناء عبد الكريم فضل.(2022). دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اليمنية المتضررة اقتصادياً من الحرب، قضايا سياسية، مركز البحوث والتطوير التربوي، عدن، اليمن، العدد 70.

21. عزت، منى .(2022). النساء وقانون العمل.. الفجوة بين النص والتطبيق، الملف المصري، دورية شهرية اليكترونية تصدر عن مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 98.
22. مرسي، مايا .(2022). سياسات دعم المرأة المصرية في سوق العمل، الملف المصري، دورية شهرية اليكترونية تصدر عن مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 98.
23. محمد، أماني زاهر شحاته.(2020). تمكين المرأة المصرية : دراسة وصفية لرؤى و توجهات بعض المثقفات المصريات بمحافظة دمياط. مجلة بحوث العلوم الاجتماعية و التنمية، المجلد 2، العدد 2، ص 249-298.
24. ميكائيل، سعاد صالح عمر، محمد، ربيعة خالد خليفة، عبد الحميد، محمد محمد سيد. (2023). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في النظرية والدراسات التطبيقية .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 15، العدد 12، ص 1-11.
25. نوار، رانيا.(2015). "تمكين المرأة".. بين التفسيرات الغربية وثقافتنا الاسلامية.
26. نيروخ، رُبى بسام ، القواسمى، ورود عبد المنعم، الحيح، ياسمين عامر.(2018). دور المشروعات الصغيرة فى تمكين المرأة ومعيقات التمكين فى مدينة الخليل، كلية العلوم الادارية ونظم المعلومات، جامعة بوليتكنك فلسطين.
27. هدى، بدرونى، هودة، عبو ، ربيعة، عبو.(2023). التمكين الاقتصادى للمراة كمدخل لتعزيز التنمية المستدامة- مع الاشارة الى تجربة التمكين الاقتصادى للمرأة المصرية، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة حسية بن بوعلى الشلف، الجزائر، المجلد 5، العدد 1.
28. هندى، جمال حامد علي (2018)،تجارب بعض الدول العالمية والعربية فى مجال تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها، المجلد 9 العدد 1 ، الجزء الثانى.
29. يحي، سهام فوزي .(2024). تمكين المرأة المصرية بعد 2014، مجلة الثقافة والعلوم للدراسات الانسانية، المجلد 1، العدد 1، ص34-90.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1. Achmad, W., Nurwati, N., & Sidiq, R. S. S. (2023). Community Economic Empowerment Through the Development of Micro and Small and Medium Enterprises: A Case Study in Alamendah Tourism Village. *Journal of Economic Empowerment Strategy (JEES)*, 6(2), 99-104.

2. Akram, S., Shaheen, I., & Kiyyani, S. M. (2015). Socio-economic empowerment of women through micro enterprises: A case study of AJK. *European Scientific Journal*, 11(22).
3. Ali, A., Mumtaz, S., Akhtar, N., & Ullah, A. S. (2014). Role of small business firms in women economic empowerment: A case study of Gilgit Baltistan. *International Journal of Academic Reserach in Economics and Management Sciences*, 3(6).
4. Ayad, L., Halali, A., & Mowafak, B. M. (2020). Analysis of women's job offer through entrepreneurship: A case study of Algeria. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 26(123), 96-109.
5. Demedeme, G., & Opoku, C. B. (2022). Economic empowerment of rural women: Assessing the effectiveness of the rural enterprise program (REP) in Ghana, West Africa. Journal of Agricultural Extension and Rural Development, 14(1), 13-23.
6. Dhaubhadel, S. (2022). Social Empowerment of Women through Micro-enterprises: A Case Study of Parbat District of Nepal. Nepal Journal of Multidisciplinary Research (NJMR), 5(3), 96-107.
7. Feyisa, B. D., & Tamene, K. A. (2019). The roles of micro and small enterprises in empowering women: The case of Jimma Town, Ethiopia. *International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding*, 6(2), 139-151.
8. Georgieva k, Alonso, C, Dabla-Norris, E, Kochhar, K . (2019). The economic cost of devaluing " women's work", IMF, available at: https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2019/10/15/blog-the-economic-cost-of-devaluing-women-work
9. Gufron, M., & Nengsih, W. (2023). Empowering Women Through Micro, Small and Medium Enterprises (MSMES) to help the Family Economy in Pisangan, East Ciputat. *Pancasona: Pengabdian dalam Cakupan Ilmu Sosial dan Humaniora*, 2(2), 415-428.

10. Ismail, A, Tolba, A, Barakat, S, Meshreki, H .(2018). Global Entrepreneurship Monitor, Egypt National Report. Cairo. The American University in cairo, Available at : https://www.gemconsortium.org/economy-profiles/egypt
11. Jacob, J., & Munuswamy, S. (2022). The Role of Micro-Enterprises in the Four-Dimensional Framework of Women's Empowerment. *International Journal of Professional Business Review*, 7(4).
12. Kumari, D. (2020). Women's economic empowerment: An integrative review of its antecedents and consequences. *Journal of Poverty, Investment and Development*, *56*, 34-41.
13. Mansour, T., Eleshmawiy, K. H., Abdelazez, M. A., & Abd El-Ghani, S. S. (2018). The role of small and medium enterprises in economic development, case of Egypt. *The International Journal of Business Management and Technology*, *2*(5), 165-173.
14. Mariadoss, S. (2012). Women empowerment through micro enterprises, *International journal of physical and social sciences*, 2(3), 102-117.
15. Mittal, A., Bhavani, M. R., Tripathy, M., & Gupta, V. (2024). Role of Women Entrepreneurship in Economic Empowerment of Women: A Quantitative Investigation. In Emerging Trends in Smart Societies (pp. 15-19).
16. Nhleko, M. A. N. (2017). The use of small, medium and micro-enterprises as a strategic tool for women socio-economic empowerment in the northern rural KwaZulu-Natal (Doctoral dissertation).
17. Nguse, T., Desalegn, G., Oshora, B., Tangl, A., Nathan, R. J., & Fekete-Farkasne, M. (2022). Enhancing women economic empowerment through financial inclusion: Evidence from SMEs in Ethiopia. *Polish Journal of Management Studies*, 25.
18. Omar, D. A., & Abu Dames, Z. H. H. (2021). Determinants of women's economic empowerment in selected Arab countries for the period (2000–2018).

Webology, *Special Issue on Computing Technology and Information Management*,volume 18, 229–240

19. Pike, A., Puchert, J., & Chinyamurindi, W.T. (2018). Analysing the future of Broad-Based Black Economic empowerment through the lens of small and medium enterprises. *Acta Commercii, Independent research journal in the management sciences*, 18(1).
20. Rahhal, A., & Qaraqe, A. (2022). The role of entrepreneurial women projects in empowering women economically in Palestine: A case study of Ramallah, Al-bireh and Bethlehem governorates, *international journal of multidisciplinary research and growth evaluation*, volume 3, Issue 6, pp 308-312.
21. Riaz, U., & Chaudhry, M. O. (2021). Role of small and medium enterprises (SME) in women empowerment and poverty alleviation in Punjab, Pakistan. *International Journal of Agricultural Extension*, 9(3), 439-449.
22. Saqib, N, Aggarwal, P, Rashid, S. (2016). Women empowerment and economic growth: Empirical evidence from Saudi Arabia. *Advances in Management & Applied Economics*, *6*(5).
23. Shaheen, I., Sajid, M. A., & Batool, Q. (2013). Role of Microenterprises With Regard to Economic Empowerment of Women. International Journal of Management Sciences and Business Research, 2(8), 60-67.
24. Sharma, A., Dua, S., & Hatwal, V. (2012). Micro enterprise development and rural women entrepreneurship: way for economic empowerment. *Arth Prabhand: A Journal of Economics and Management*, 1(6), 114-127.
25. Taymaz, E. (2005). Are small firms really less productive?. *Small Business Economics, 25*, 429-445.
26. Zaazou, Z. A., & Salman Abdou, D. (2022). Egyptian small and medium sized enterprises' battle against COVID-19 pandemic: March–July 2020. *Journal of Humanities and Applied Social Sciences*, *4*(2), 94-112.

Abstract:

This study examines the role of small enterprises in women's economic empowerment in Egypt. It aims to analyze the relationship between small enterprises and women's economic empowerment, taking into account a set of controlling variables such as financial depth, women's legislative power, urbanization level, human development, and institutional quality. The study relies on annual time series data for Egypt during the period (1992-2023). The study relied on descriptive and quantitative approaches. The method of longitudinal distributed lag analysis (ARDL), cointegration test, unit root test, shock response function analysis, and variance components analysis were used. The study found a long-run cointegration and equilibrium relationship between small enterprises and women's economic empowerment in Egypt

The study also found a nonlinear relationship between small projects and women's economic empowerment in the long run. This relationship takes the form of an U... that is, at low levels of spending on small projects, their impact will be negative on the percentage of job opportunities these projects provide to women, i.e., women's economic empowerment. However, at high levels of spending, the impact of this spending will turn positive on women's economic empowerment by increasing the job opportunities available to women from small projects.

The study also found a positive impact of the level of financial depth and human development on the level of women's economic empowerment in the long run. In contrast, the relationship between urbanization and women's economic empowerment was nonlinear in the long run, taking the form of an U, just like the relationship between small projects and women's empowerment. Finally, the study found no impact of the variables: the percentage of seats held by women in national parliaments and the rule of law, on the level of women's economic empowerment
Keywords: Women - Empowerment - Economic Empowerment - Small Enterprises.